بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT



التقرير السنوي

2026-25

بسم اللّه الرحمن الرحيم



حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى

الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه



سمو ولي العهد

الشيخ صباح خالد الحمد الصباح

حفظه الله



سمو رئيس مجلس الوزراء

الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح

حفظه الله

مجلس الإدارة



السيد / باسل أحمد الهارون

المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيدة/ سحر عبدالعزيز الرميح

نائب محافظ بنك الكويت المركزي
عضوًا



السيدة/ أسيل سليمان المنيفي

وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضوًا

وكيل وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضوًا

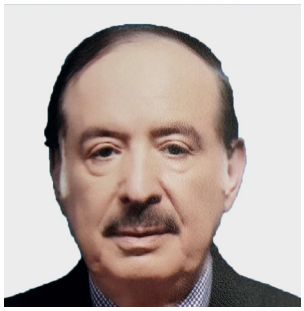

السيد/ عبدالوهاب راشد الهارون

عضوًا



السيدة/ هناء عبدالرزاق رزوقي

عضوًا



الدكتور/ ميرزا حسين حسن

عضوًا

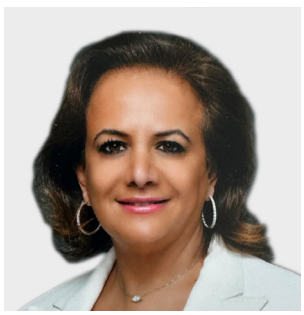

السيدة/فاطمة محمد البدر

عضوًا

المحتويات

	كلمة المحافظ	14
1	الاستقرار النقدي والمالي وتطوير أنظمة المدفوعات	17
	الاستقرار النقدي	18
	الاستقرار المالي	24
	الرصد الاقتصادي والمالي واستشراف التطورات	34
	البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات	36
	التحول الرقمي والابتكار	41
2	التميز المؤسسي والاستدامة	49
	الحوكمة وإدارة المخاطر	50
	رأس المال البشري	54
	المسؤولية الاجتماعية والتواصل	57
3	البيانات المالية لبنك الكويت المركزي وتقرير مراقبي الحسابات	65

كلمة المحافظ

السيد / باسل أحمد الهارون
محافظ بنك الكويت المركزي
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أقدم التقرير السنوي الرابع والخمسين لبنك الكويت المركزي عن السنة المالية 2026/25، والذي يستعرض أعمال وأنشطة بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المذكورة، من خلال ثلاثة أجزاء رئيسية، هي: الاستقرار النقدي والمالي وتطوير أنظمة المدفوعات، والتميز المؤسسي والاستدامة، بالإضافة إلى تقرير مراقبي الحسابات الخارجيين بشأن القوائم المالية للبنك المركزي كما في 31 مارس 2026.

وفي إطار المتابعة الحثيثة للتطورات الاقتصادية والمالية والنقدية العالمية والمحلية، واصل بنك الكويت المركزي توظيف أدوات السياسة النقدية وأدوات التحوط الكلي المتاحة لديه، بنهج متدرج ومتوازن ومرن سعياً لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في دولة الكويت. وعليه، اتخذ بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 عدداً من القرارات والإجراءات الهادفة إلى دعم الاستقرار النقدي والمالي، حيث قام البنك المركزي خلال السنة المالية المشار إليها بخفض سعر الخصم بواقع 50 نقطة أساس، من خلال عمليتي خفض تدريجيتين ليصل إلى 3.50%. كما قام بنك الكويت المركزي بتخفيف بعض المتطلبات الرقابية المتعلقة بالسيولة ورأس المال، بما يعزز مرونة القطاع المصرفي ويدعم استقراره.

وعلى صعيد القطاع المصرفي، واصل القطاع المصرفي المحلي أداء دوره المحوري في دعم النشاط الاقتصادي، محافظاً على متانة أوضاعه المالية واستقراره. وجاء ذلك مدعوماً بارتفاع مستويات الملاءة والسيولة، واستمرار جودة الأصول بما يعزز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة التحديات المختلفة.

وشهدت السنة المالية 2026/25 تكثيف الجهود في مجال تطوير البنية التحتية المالية والتحول الرقمي، حيث واصل البنك المركزي تنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى تطوير أنظمة المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية، إلى جانب دعم الابتكار المالي والتقنيات المالية الحديثة بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز تنافسية القطاع المصرفي المحلي. كما استمر البنك المركزي في تعزيز مستويات الأمن السيبراني والجاهزية التشغيلية، بما يواكب التطورات المتسارعة في الصناعة المالية والمصرفية.

وواصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 جهوده في مجال تعزيز حماية العملاء ورفع مستويات الوعي والثقافة المالية، إلى جانب دعم تنمية وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في القطاع المصرفي والمالي، بما يواكب التطورات المتسارعة في الصناعة المصرفية والمالية، ويسهم في تعزيز كفاءة رأس المال البشري الوطني.

وقد تزامنت نهاية السنة المالية مع تصاعد التوترات الجيوسياسية وما رافقها من تحديات ومتغيرات أثرت في البيئة الاقتصادية والمالية العالمية. وفي هذا السياق، واصل بنك الكويت المركزي تنفيذ مهامه واختصاصاته الهادفة إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز متانة القطاع المالي في دولة الكويت.

وفي الختام، أتوجه بالشكر والتقدير إلى العاملين في بنك الكويت المركزي لما بذلوه من جهود مخلصة خلال السنة المالية 2026/25، والتي أسهمت في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وترسيخ متانة القطاع المصرفي الكويتي. كما نسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعًا لمواصلة خدمة وطننا العزيز في ظل الرعاية السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ صباح خالد الحمد الصباح حفظه الله، وسمو الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

01

الاستقرار النقدي والمالي وتطوير أنظمة المدفوعات

يُعد بنك الكويت المركزي الجهة المسؤولة عن المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في دولة الكويت، ويتولى في هذا الإطار إدارة السياسة النقدية، وإصدار العملة الوطنية، والإشراف على القطاع المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي، إلى جانب تطوير أنظمة المدفوعات والبنية التحتية المرتبطة بها، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام وترسيخ الثقة في النظام المالي.

ويستعرض هذا الجزء أبرز التطورات التي شهدتها أعمال بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 ضمن مجالات الاستقرار النقدي والمالي وتطوير أنظمة المدفوعات.

الاستقرار النقدي

يحرص بنك الكويت المركزي على تحقيق التوازن بين المحافظة على جاذبية الدينار الكويتي والمحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وذلك من خلال إطار متكامل للسياسة النقدية يعتمد على الرصد الدقيق للتطورات الاقتصادية والمالية، وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد المحلي، واستشراف مسار المؤشرات الاقتصادية، بما يكفل توظيف أدوات السياسة النقدية بالشكل الأمثل الذي يعزز الاستقرار النقدي.

قرارات السياسة النقدية

وانطلاقا من هذا النهج، اتخذ بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 عددًا من القرارات في مجال السياسة النقدية، استجابة للتطورات الاقتصادية والمالية، حيث قام بتخفيض سعر الخصم بإجمالي 50 نقطة أساس، من خلال عمليتي خفض تدريجيتين، في ضوء تطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي. فقد تم خفض سعر الخصم إلى 3.75% اعتبارًا من 18 سبتمبر 2025، في سياق الاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية العالمية والتطورات الجيوسياسية والسياسات التجارية العالمية، بما يدعم استمرارية الاستقرار النقدي. كما تم خفض سعر الخصم إلى 3.50% اعتبارًا من 11 ديسمبر 2025، بهدف تحفيز أنشطة القطاعات الاقتصادية، مع المحافظة على متانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي. وكذلك تم إجراء تعديلات بنسب متفاوتة على أسعار التدخل في السوق النقدي المطبقة على مختلف آجال هيكل سعر الفائدة، ويشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو)، وسندات وتورق بنك الكويت المركزي، ونظام قبول الودائع لأجل، وأدوات التدخل المباشر، وأدوات الدين العام.

أبرز قرارات السياسة النقدية خلال السنة المالية 2026/25



وتعكس هذه القرارات نهجًا نقديًا متوازنًا يقوم على التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية بأسلوب مرن واستباقي، بما يعزز الاستقرار النقدي والمالي ويدعم استدامة النمو الاقتصادي.

التطورات الاقتصادية المحلية

خلال السنة المالية 2026/25 برزت مجموعة من التطورات التي شكلت الإطار العام لقرارات السياسة النقدية، فقد اتسمت السنة المالية المذكورة بارتفاع مستويات عدم اليقين على الصعيدين العالمي والإقليمي، في ظل تداخل العوامل الاقتصادية والمالية والجيوسياسية، الأمر الذي فرض تحديات إضافية على صناع السياسات النقدية في مختلف الدول.

وعلى الصعيد المحلي، عكس أداء الاقتصاد الكويتي تفاعلاً مع تلك التطورات، مع تباين في معدلات النمو بين القطاعين النفطي وغير النفطي. فبعد انكماش النشاط الاقتصادي بنحو 1.5% في عام 2024، سجل الاقتصاد الكويتي في عام 2025 نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 2.7%. وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بعودة النمو في القطاع النفطي، الذي سجل نموًا بنحو 2.5% في عام 2025 مقارنةً بانكماش بلغت نسبته 6.7% في عام 2024، وذلك في ضوء تحسن مستويات الإنتاج النفطي. وفي المقابل، واصلت القطاعات غير النفطية تحقيق نمو إيجابي، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالاً، حيث بلغ معدل نموها نحو 2.9% مقارنةً بنحو 3.7% في العام السابق، بما يعكس استمرار النشاط في القطاعات الاقتصادية غير النفطية، رغم التحديات المرتبطة بالبيئة الاقتصادية العالمية.

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2025

%2.7

نمو القطاع النفطي

%2.5

نمو القطاعات غير النفطية

%2.9

وشهد الشهر الأخير من السنة المالية 2026/25 تصاعداً في حدة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، الأمر الذي أسهم في زيادة مستويات عدم اليقين في البيئة الاقتصادية العالمية والإقليمية، وأثار مخاوف مرتبطة بتقلبات أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد وتكاليف النقل والتجارة العالمية، بما قد ينعكس على معدلات التضخم والنشاط الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

أسعار الفائدة

شهدت متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل لدى البنوك المحلية بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي انخفاضًا خلال السنة المالية 2026/25، وذلك لجميع آجال الاستحقاق. وفي المقابل، ارتفع الهامش بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لصالح الدينار الكويتي، ليبلغ نحو 0.828 نقطة مئوية خلال السنة المالية 2026/25 مقارنةً بنحو 0.745 نقطة مئوية خلال السنة المالية السابقة للودائع لأجل شهر، ونحو 0.817 نقطة مئوية مقارنةً بنحو 0.788 نقطة مئوية خلال السنة المالية السابقة للودائع لأجل ثلاثة أشهر.

الهامش بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي

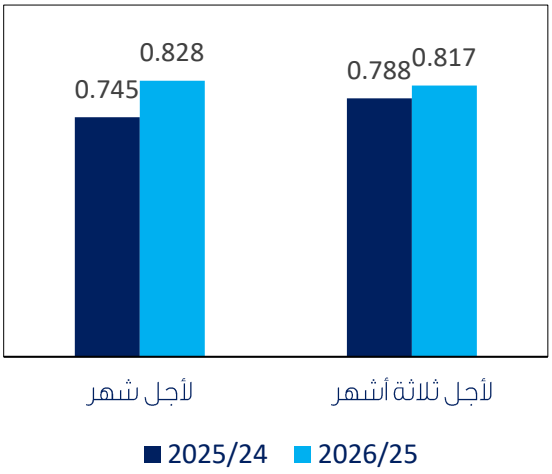

كما شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي بين البنوك المحلية (سوق ما بين البنوك) اتجاهًا نحو الانخفاض بوجه عام لمختلف الآجال خلال السنة المالية 2026/25 مقارنة بمستوياتها خلال السنة المالية السابقة، في انعكاس لتطورات أوضاع السيولة المحلية خلال السنة المالية.

سعر الصرف

واصل نظام ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة موزونة من العملات الرئيسية الذي ينتهجه بنك الكويت المركزي أداء دوره في دعم الاستقرار النقدي، حيث أسهم في الحد من التقلبات الحادة في أسعار الصرف، وتوفير درجة مناسبة من المرونة في مواجهة التغيرات في الأسواق العالمية. وقد ساهم هذا النظام في تعزيز استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية والحد من انتقال تأثير الضغوط التضخمية المستوردة، في ظل التقلبات التي شهدتها أسعار صرف العملات الرئيسية.

تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خلال السنة المالية 2026/25

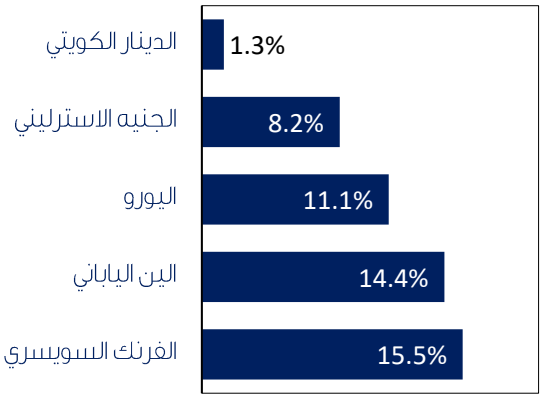

وتشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2026/25 كانت ضمن هوامش ضيّقة نسبيًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي ما نسبته 1.3%. وفي المقابل، كان تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خلال السنة المالية 2026/25 ضمن هوامش أكثر اتّساعًا، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي نحو 15.5% مقابل الفرنك السويسري، ونحو 14.4% مقابل الين الياباني، ونحو 11.1% مقابل اليورو، ونحو 8.2% مقابل الجنيه الإسترليني.

عرض النقد (ن2)

يعد عرض النقد أحد المؤشرات النقدية الرئيسية التي تعكس مستوى السيولة المتاحة في الاقتصاد، كما يوفر إطارًا مهمًا لتقييم مدى توافق الأوضاع النقدية مع تطورات النشاط الاقتصادي. وتتيح متابعة تحركات عرض النقد وتحليل مكوناته الوقوف على طبيعة التغيرات في السيولة المحلية ومصادرها،

إلى جانب فهم العوامل المؤثرة فيها. وفي هذا السياق، تسهم هذه المؤشرات في دعم تقييم فعالية السياسات النقدية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي، ومدى ملاءمتها لمتطلبات الاستقرار النقدي والظروف الاقتصادية السائدة.

وقد شهد عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نموًا إيجابيًا خلال السنة المالية 2026/25، بما يعكس وفرة السيولة في الاقتصاد، حيث سجل عرض النقد ارتفاعًا ليصل إلى نحو 42393.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2026/25، مقابل نحو 41603.7 ملايين دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 790.2 مليونًا ونسبته 1.9%، مقارنةً بارتفاع قيمته نحو 1774.7 مليون دينار ونسبته 4.5% للسنة المالية السابقة.

عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)
(مليار دينار)

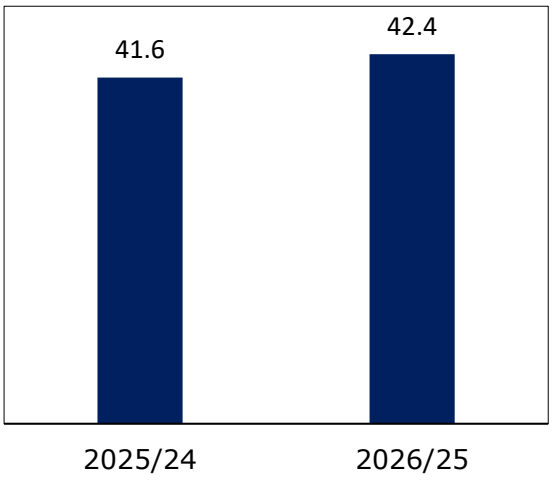

إدارة السيولة

وفيما يتصل بعمليات إدارة السيولة في الاقتصاد المحلي، قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2026/25 بطرح 9 إصدارات من سنداته (سندات البنك المركزي والتورق المقابل) بقيمة اسمية بلغت 1500 مليون دينار. واستحق خلال تلك السنة المالية 15 إصدارًا من الإصدارات السابقة لتلك السندات بقيمة اسمية بلغت 2780 مليون دينار. وترتيبًا على ذلك، انخفض إجمالي الرصيد القائم لسندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية السنة المالية 2026/25 ليصل إلى 100 مليون دينار، مقابل 1380 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة.

أما على صعيد أدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزانة والتورق المقابل) التي يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارها نيابةً عن وزارة المالية، فقد قام البنك المركزي خلال السنة المالية 2026/25 بطرح 15 إصداراً جديداً بقيمة 2500 مليون دينار، فيما لم يستحق أي من تلك الإصدارات خلال السنة المالية المذكورة.



وترتيباً على ذلك، ارتفع الرصيد القائم لإجمالي أدوات الدين العام في نهاية السنة المالية 2026/25 ليصل إلى 2550 مليون دينار، مقابل 50 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وقد استحوذت البنوك المحلية على كامل تلك الأدوات.

اتجاهات التضخم المحلي

يعد تتبع مستويات الأسعار وتحليل ديناميكيات التضخم من الركائز الأساسية لعمل البنوك المركزية، نظراً لما لذلك من تأثير مباشر على استقرار الأسعار، وفاعلية أدوات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها. وفي هذا الإطار، تشير البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن متوسط معدل التضخم السنوي (مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، سنة الأساس (100=2013) قد شهد تباطؤاً ليبلغ نحو 2.2% خلال السنة المالية 2026/25 مقابل نحو 2.7% خلال السنة المالية السابقة 2025/24.

وقد شهد الربع الأخير من السنة المالية 2026/25 تطورات جيوسياسية في المنطقة أثرت في الأسعار عبر قنوات تكاليف النقل وسلاسل الإمداد، وهو ما يظل محل متابعة ضمن التقييم المستمر للتطورات الاقتصادية.

وعلى مستوى السنوات الأخيرة، اتجه متوسط معدل التضخم السنوي نحو التباطؤ، متراجعاً من نحو 3.7% خلال السنة المالية 2022/21 إلى نحو 2.2% خلال السنة المالية 2026/25، بما يعكس تراجع

حدة الضغوط السعرية في عدد من المجموعات الرئيسية، مع استمرار مساهمة مجموعتي الأغذية والمشروبات وخدمات المسكن في تكوين معدل التضخم.

متوسط معدل التضخم السنوي (%)

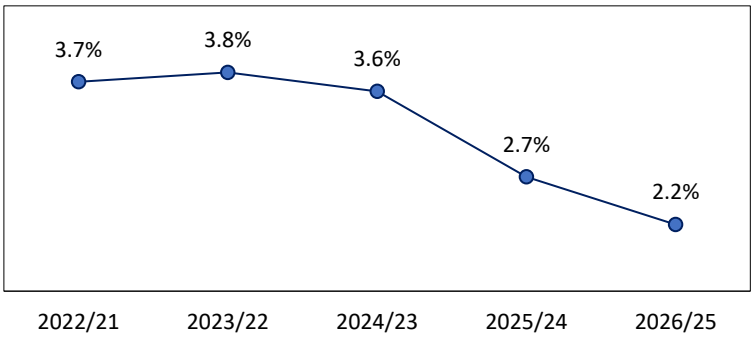

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ويواصل البنك المركزي في هذا الإطار مراقبة تطورات معدل التضخم عن كثب، في ضوء تقييمه المستمر لملاءمة الأوضاع النقدية، واتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعزيز الاستقرار النقدي، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي.

الاستقرار المالي

يحرص بنك الكويت المركزي على ضمان استقرار المنظومة المالية واستمرارية عملها بكفاءة ومرونة، بما يكفل قدرتها على أداء وظائفها الأساسية حتى في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الضاغطة. ولتحقيق ذلك، يتبنى البنك المركزي إطارًا احترازيًا كليًا يتسم بالاستباقية، يرتكز على المتابعة اللصيقة للتطورات الاقتصادية والمالية، وتحليل انعكاساتها على القطاع المصرفي المحلي، إلى جانب التقييم المستمر لمواطن القوة ومكامن الضعف في القطاع، بما يسهم في رصد المخاطر النظامية والحد منها. واستنادًا إلى هذا الإطار، يوظف البنك المركزي أدوات السياسة الاحترازية الكلية المتاحة لتعزيز متانة القطاع المصرفي، ودعم قدرته على امتصاص الصدمات، والمحافظة على الاستقرار المالي. وفيما يلي عرض لأبرز التطورات التي شهدها القطاع المصرفي المحلي خلال السنة المالية 2026/25:

وضع القطاع المصرفي المحلي

يمثل القطاع المصرفي المحلي أحد الركائز الأساسية للاستقرار المالي، كما يعد القناة الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد. وفي هذا الإطار، يواصل بنك الكويت المركزي متابعة وتقييم أوضاع الجهاز المصرفي بصورة مستمرة، من خلال تحليل تطورات الائتمان والسيولة وجودة الأصول ومؤشرات السلامة المالية، إلى جانب إجراء اختبارات الضغط وتحليل المخاطر بصورة دورية، بما يدعم تعزيز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات والتحديات المختلفة، ويضمن تحقيق التوازن بين دعم النشاط الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي.

وخلال السنة المالية 2026/25، واصل القطاع المصرفي الكويتي إظهار مستويات مرتفعة من المتانة والمرونة، مدعومًا بتحسن النشاط الائتماني واستقرار أوضاع السيولة، بما يعكس قدرة البنوك المحلية على مواصلة أداء دورها في الوساطة المالية، ويؤكد فاعلية السياسات الرقابية والاحترازية التي ينتهجها بنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي.

وفي هذا السياق، ارتفعت أصول القطاع المصرفي المحلي (على مستوى النشاط المحلي) بنحو 11.0 مليار دينار، وبنسبة 11.7%، لتبلغ نحو 104.5 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2026/25، مقارنةً بنحو 93.5 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء هذا النمو مدفوعًا بالتوسع في الأنشطة المصرفية الأساسية، حيث ارتفعت مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص بنحو 3.5 مليارات دينار لتصل إلى نحو 51.4 مليار دينار، واستمرت في استحواذها على ما يقارب نصف إجمالي الموجودات، بما يعكس استمرار توجيه التمويل نحو القطاع الخاص ودعم النشاط الاقتصادي.

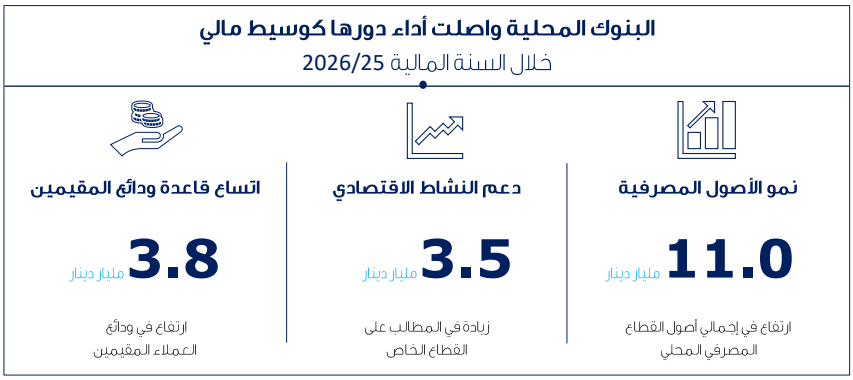

وعلى جانب المطلوبات، استند هذا النمو إلى اتساع قاعدة التمويل، حيث ارتفعت ودائع المقيمين لدى البنوك المحلية بنحو 3.8 مليار دينار وبنسبة 7.4% لتصل إلى نحو 54.8 مليار دينار في نهاية السنة المالية 2026/25 مقابل نحو 51.1 مليار دينار في نهاية السنة المالية السابقة، الأمر الذي وفر مصادر تمويل مستقرة دعمت استمرار البنوك في التوسع في منح الائتمان وممارسة دورها كوسيط مالي.

مؤشرات السلامة المالية

تُعد مؤشرات السلامة المالية من الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها بنك الكويت المركزي في تقييم متانة الجهاز المصرفي وقدرته على مواجهة المخاطر والصدمات، حيث تعكس هذه المؤشرات جودة الأصول، وكفاية رأس المال، ومستويات السيولة، والربحية، بما يوفر إطاراً متكاملاً لتقييم الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، واصل البنك المركزي خلال السنة المالية 2026/25 متابعة وتحليل مؤشرات السلامة المالية للبنوك المحلية بشكل دوري، بما يدعم اتخاذ الإجراءات الاستباقية للحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

وقد أظهرت مؤشرات كفاية رأس المال استمرار تمتع البنوك المحلية بمستويات مرتفعة تفوق الحدود الرقابية والمعايير الدولية، حيث بلغ معدل كفاية رأس المال نحو 18.5% في نهاية السنة المالية 2026/25، مقارنةً بنحو 18.7% في نهاية السنة المالية السابقة مقابل 13% حد أدنى مطلوب ، وهو ما يعكس قوة القاعدة الرأسمالية. كما حافظت جودة الأصول على مستويات جيدة، حيث استقر معدل القروض غير

المنتظمة عند مستويات منخفضة نسبيًا بلغت نحو 1.6%، مدعومًا بتحسن إدارة المخاطر الائتمانية، واستمرار التغطية المرتفعة للمخصصات، بما يعزز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الائتمانية.

أبرز مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي
كما في نهاية السنة المالية 2026/25

كفاية رأسمالية عالية	جودة أصول مرتفعة	سيولة وفيرة	ربحية جيدة
18.5%	**1.6%**	**165.6%**	**10.6%**
معيار كفاية رأس المال (مقابل 13% حد أدنى مطلوب)	نسبة القروض غير المنتظمة	معيار تغطية السيولة (مقابل 100% حد أدنى مطلوب)	معدل العائد على متوسط حقوق الملكية

وفيما يتعلق بالسيولة، فقد استمرت مؤشراتها في تسجيل مستويات مريحة خلال السنة المالية المذكورة، حيث بلغت نسبة تغطية السيولة نحو 165.6%، كما سجلت نسبة صافي التمويل المستقر، والتي تعكس قدرة البنوك على تمويل أصولها وأنشطتها على مدى عام من خلال مصادر تمويل مستقرة، مستويات تفوق الحد الأدنى الرقابي، بما يعكس قوة مراكز السيولة لدى البنوك وقدرتها على تلبية التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل. وعلى صعيد الربحية، أظهرت البنوك المحلية تحسنًا في مؤشرات الأداء، حيث بلغ معدل العائد على الأصول نحو 1.4%، فيما بلغ العائد على حقوق الملكية نحو 10.6%، بما يعكس كفاءة العمليات التشغيلية وقدرة البنوك على تحقيق عوائد مستدامة.

الإشراف والرقابة المصرفية

يُعد الإشراف المصرفي والرقابة من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها بنك الكويت المركزي في تعزيز الاستقرار المالي وضمان سلامة ومتانة القطاع المصرفي. وفي هذا الإطار، يواصل البنك المركزي تطوير أطره الرقابية وتعزيز فعالية الإشراف على الجهات الخاضعة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ويواكب التطورات في البيئة المالية. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي إصدار التعليمات التنظيمية، وتعزيز أعمال الرقابة الميدانية والمكتبية، وتطوير منظومة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب الارتقاء بمستوى حماية العملاء، بما يعزز الثقة في القطاع المصرفي ويدعم استقراره.

التطورات الرقابية والتنظيمية*

يستند بنك الكويت المركزي إلى إطار رقابي وتنظيمي شامل يغطي مختلف الجوانب المرتبطة بأعمال الجهات الخاضعة لرقابته، بما يشمل الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية، والمرونة التشغيلية، وحماية العملاء، وغيرها من المتطلبات التنظيمية والرقابية، بما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وخلال السنة المالية 2026/25، واصل بنك الكويت المركزي تطوير هذا الإطار من خلال إصدار أكثر من (18) تعميمًا وتعليمات رقابية، هدفت إلى مواكبة التطورات المحلية والدولية، وتعزيز سلامة القطاع المصرفي، ورفع كفاءة الأطر الرقابية والتنظيمية.

لمحة حول أبرز التطورات الرقابية والتنظيمية
خلال السنة المالية 2026/25

أكثر من **18** تعميماً وتعليمات رقابية ← موزعة على **5** محاور تنظيمية رئيسية

01	02	03	04	05
تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية	تطوير إدارة المخاطر والمرونة التشغيلية	تحديث الأطر التنظيمية للممارسات المصرفية	تعزيز التنسيق مع الجهات الحكومية والرقابية	إصدار أدلة وتعليمات رقابية متخصصة

وقد تركزت أبرز التطورات خلال السنة في المحاور الآتية:

- **تعزيز الحوكمة والرقابة الداخلية**، من خلال تحديث الضوابط المنظمة لملكية البنوك والتوكيلات المرتبطة بحقوق التصويت، وتعزيز متطلبات الرقابة الداخلية، وتحديث الضوابط المنظمة للإسناد الخارجي، واستكمال حوكمة إجراءات منح الجوائز المقدمة من البنوك لعملائها، بما يعزز مبادئ الحوكمة والشفافية.

* يرد عرض التطورات الرقابية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية العملاء والتطور الرقمي في قسم مستقل من هذا التقرير.

- **تطوير إدارة المخاطر والمرونة التشغيلية**، عبر إصدار وتحديث عدد من التعليمات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية، وتقييم مخاطر الأعمال، وضوابط حفظ وتخزين الأموال النقدية، وتعزيز متطلبات استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، بما يدعم جاهزية القطاع المصرفي لمواجهة مختلف المخاطر.
- **تحديث الأطر التنظيمية للممارسات المصرفية**، من خلال تطوير بعض التعليمات المنظمة للقروض وعمليات التمويل الاستهلاكي والمقسط، بما يراعي أوضاع بعض العملاء، بالإضافة إلى تنظيم تواجد ممثلي البنوك لدى الجهات الحكومية وغير الحكومية، إلى جانب تحديث عدد من المتطلبات التشغيلية والتنظيمية ذات الصلة بالخدمات المصرفية.
- **تعزيز التنسيق مع الجهات الحكومية والرقابية**، من خلال المشاركة في الاجتماعات واللجان وفرق العمل على المستويين المحلي والدولي، بما في ذلك الجهات الرقابية الخليجية والدولية، بما يسهم في تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات والتطورات التنظيمية. بالإضافة إلى إصدار عدد من التعليمات بالتعاون مع الجهات المختصة محلياً لتنظيم بعض الجوانب المتعلقة بالجمعيات الخيرية، والالتزام بمتطلبات العمالة الوطنية، وغيرها من المتطلبات التنظيمية التي تدعم الامتثال وترفع كفاءة البيئة الرقابية.
- **إصدار أدلة وتعليمات رقابية متخصصة**، شملت الدليل الإرشادي لمفهوم المستفيد الفعلي، والأدلة الإرشادية المرتبطة بمكافحة تمويل انتشار التسلح وأنماطه، بما يدعم تطبيق المتطلبات الرقابية المتخصصة وتوحيد الممارسات لدى الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

الأعمال الرقابية والاحترازية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 تنفيذ مهامه الرقابية والإشرافية من خلال المتابعة الحثيثة للجهات الخاضعة لرقابته، بما يعزز التقييم المستمر للمخاطر وترسيخ الالتزام بالمتطلبات الرقابية ويدعم سلامة واستقرار القطاع المالي. وقد شملت أبرز الأعمال الرقابية والاحترازية المنفذة خلال السنة المالية المشار إليها ما يلي:

أعمال التفتيش الميداني

- تم إجراء عدد 19 مهمة تفتيش دوري على مجموعة من الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وفقًا لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته موزعة على النحو التالي:

8 بنوك	2 شركة تمويل
4 شركات استثمار	5 شركات صرافة

- تم إجراء مهام تفتيش محدد الغرض على عدد 5 بنوك كويتية وفقًا لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

- تم إجراء مهمة تفتيش محدد الغرض على شركة صرافة وفقًا لأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته.

المتابعة الرقابية المستمرة

- دراسة وتحليل ومتابعة أكثر من (1000) بيان للجهات الخاضعة، بهدف تقييم أوضاعها المالية ومتابعة تطور مؤشرات السلامة المالية والالتزام بالمتطلبات الرقابية.

- إجراء (40) اختبار ضغط لقياس قدرة القطاع المصرفي على تحمل السيناريوهات الضاغطة، وتحليل النتائج ومناقشتها مع الجهات المعنية، بما يدعم التقييم الاستباقي للمخاطر ويعزز متانة القطاع المصرفي.

- عقد (20) اجتماعًا رقابيًا مع مديري إدارات المخاطر في البنوك الكويتية، بهدف مناقشة أبرز المخاطر والتحديات الناشئة، وتعزيز التواصل المباشر مع وظيفة إدارة المخاطر بما يدعم فعالية الإشراف الرقابي.

- البت في طلبات الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي المتعلقة بالجوانب الرقابية والتنظيمية، بما يضمن سرعة إنجاز الطلبات واتساقها مع المتطلبات والتعليمات الرقابية.

وفي ظل التطورات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة في الشهر الأخير من السنة المالية 2026/25، فقد أعلن بنك الكويت المركزي بتاريخ 26 مارس 2026 عن إطلاق حزمة تحفيزية للبنوك المحلية تضمنت عددًا من الإجراءات الرقابية وأدوات السياسة التحوطية الكلية، شملت خفض معايير السيولة المطبقة على البنوك مثل معيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة الرقابية، إلى جانب رفع الحدود القصوى للفجوات التراكمية في نظام السيولة، ورفع الحد الأقصى المتاح لمنح التمويل، إضافة إلى الإفراج عن جزء من المصدة الرأسمالية التحوطية ضمن قاعدة رأس المال، بما يعزز مرونة القطاع المصرفي المحلي ويدعم قدرته على تمويل الأنشطة الاقتصادية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يولي بنك الكويت المركزي أهمية خاصة لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، باعتبارها أحد الركائز الأساسية لصون سلامة النظام المالي وحمايته من المخاطر المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة، إلى جانب دورها في دعم الثقة في القطاع المصرفي وتعزيز تكامله مع النظام المالي العالمي. وفي هذا الإطار، يواصل البنك المركزي تطوير الأطر التنظيمية والرقابية ذات الصلة، بما يتماشى مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، وبما يعزز كفاءة أنظمة الامتثال وإدارة المخاطر لدى الجهات الخاضعة لرقابته. وخلال السنة المالية 2026/25، قام البنك المركزي بالعديد من الجهود في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أبرزها ما يلي:

أبرز الجهود في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
خلال السنة المالية 2026/25

14	5	4
تعميماً وتعليمات رقابية	أدلة ارشادية	ورش عمل وبرامج توعوية

- إصدار (14) تعميمًا وتعليمات هدفت إلى تحديث متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، وتعزيز التزام الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي بالضوابط

والتعليمات الرقابية، بما في ذلك متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، وتعيين مراقب التزام مختص، والتصدي للأنشطة المصرفية والمالية غير المرخصة.

- إصدار (5) أدلة إرشادية تناولت موضوعات المستفيد الفعلي، وتقييم مخاطر الأعمال، ومكافحة تمويل انتشار التسلح، وأنماطه، والتزامات الإخطار عن عمليات الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف دعم التطبيق الفعال للتعليمات وتعزيز توحيد الممارسات لدى الجهات الخاضعة.

- تنظيم (4) ورش عمل وبرامج توعوية استهدفت مسؤولي الالتزام والعاملين لدى الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وذلك في إطار دعم تنفيذ توصيات تقرير التقييم المتبادل لدولة الكويت، وتعزيز جودة أنظمة الالتزام والإخطارات المتعلقة بعمليات الاشتباه.

- إطلاق مبادرة للإبلاغ عن الأنشطة المصرفية والمالية غير المرخصة، إلى جانب إصدار بيان توعوي، بما يعزز حماية المتعاملين ويرفع مستوى الوعي بالمخاطر المرتبطة بالتعامل مع الجهات غير الخاضعة للرقابة.



- تم بتاريخ 2025/9/25 تحديث مذكرة التفاهم مع وحدة التحريات المالية الكويتية بشأن التعاون وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب.

- تم إجراء عدد 29 مهمة تفتيش دوري (شامل / محدد الغرض) على الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي للوقوف على مدى الالتزام بأحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية والقرارات والتعليمات ذات الصلة.

- مواصلة التنسيق والتعاون مع الجهات الوطنية ذات العلاقة والمشاركة في أعمال اللجان الفنية والاجتماعات المرتبطة بالتقييم المتبادل ومتطلبات الامتثال للمعايير الدولية، بما يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح.

حماية العملاء

يولي بنك الكويت المركزي اهتمامًا خاصًا بتعزيز إطار حماية العملاء في القطاع المصرفي، من خلال تطوير التعليمات الرقابية، وتعزيز متطلبات الإفصاح، ومتابعة التزام الجهات الخاضعة، إلى جانب الارتقاء بآليات معالجة الشكاوى ونشر الوعي المالي، بما يدعم كفاءة الخدمات المالية ويحافظ على حقوق المتعاملين. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي جهوده في هذا المجال من خلال تنفيذ عدد من المبادرات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز حماية العملاء، منها ما يلي:

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 13 أكتوبر 2025 الدليل المحدّث لحماية عملاء البنوك، ليكون مرجعًا شاملاً يحل محل التعميمين الصادرين في 5 يوليو 2015 بشأن تعليمات دليل حماية عملاء البنوك والتعليمات الخاصة بالخدمات المصرفية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة. ويعكس هذا الدليل التطورات الراهنة في طبيعة الخدمات المصرفية، ولا سيما مع التوسع الكبير في الخدمات الرقمية وما يصاحبها من تحديات تتعلق بأمن البيانات وحماية الخصوصية، كما يستند إلى مبادئ حماية حقوق العملاء بهدف تعزيز الثقة في النظام المصرفي وترسيخ الشمول المالي كمحور أساسي لتوسيع استفادة أفراد المجتمع من الخدمات المالية، إلى جانب تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح بما يسهم في إيجاد بيئة مصرفية عادلة ومنصفة تمكّن العملاء من اتخاذ قرارات مالية مدروسة ومتوازنة.

تم تحديث دليل حماية العملاء في أكتوبر 2025



- إصدار تعميم بتاريخ 9 ديسمبر 2025 إلى البنوك المحلية بشأن تعزيز إجراءات حماية العملاء من عمليات الاحتيال المالي، أشار فيه إلى أبرز الأنماط المتكررة لتلك العمليات، مثل تنفيذ معاملات مالية متكررة خلال فترات زمنية قصيرة بصورة غير معتادة، أو تكرار عمليات مالية مع ذات التاجر بشكل غير منسجم مع السلوك الاعتيادي للعميل. وأكد البنك المركزي في هذا الإطار على ضرورة قيام البنوك بمراقبة وتحليل أنماط العمليات، وتطوير أنظمتها الآلية لاكتشافها والحد منها.

- انتهى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 من التعامل مع عدد 1,262 شكوى وتظلم واردة لقسم معالجة الشكاوى بالبنك، حيث تم الانتهاء من 509 شكوى (172 شكوى ورقية و337 شكوى إلكترونية) و753 تظلم (500 تظلم ورقي و253 تظلم إلكتروني). كما تم التعامل مع نحو 4,002 استفساراً وارد على الهاتف المخصص لوحدة حماية العملاء بالبنك المركزي (1864444).

الرصد الاقتصادي والمالي واستشراف التطورات

في إطار جهوده الرامية إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي، يستعين بنك الكويت المركزي بمجموعة من المؤشرات والاستبيانات، لتوفير قراءة مبكرة للتطورات الاقتصادية والمالية واستشراف اتجاهاتها. وتكتسب هذه الأدوات أهميتها من توفير معلومات حديثة تدعم تقييم الأوضاع الراهنة خلال الفترة اللازمة لإعداد الإحصاءات الرسمية والتحقق منها.

وتستند هذه الأدوات إلى بيانات عالية التواتر واستطلاعات دورية، تساعد على متابعة اتجاهات إنفاق الأسر والتضخم ونشاط القطاع الخاص غير النفطي، وتقييم الأوضاع المالية والمخاطر المحتملة. وتتكامل مخرجاتها ضمن إطار البنك للتنبؤ بالاقتصاد الكلي، بما يعزز تكوين رؤية شاملة للآفاق الاقتصادية، ويوفر إشارات مبكرة تكمل الإحصاءات الرسمية وتدعم اتخاذ القرارات الهادفة إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

لمحة عن أبرز مؤشرات واستبيانات بنك الكويت المركزي الداعمة للرصد الاقتصادي والاستشراف

1 آفاق الاستقرار المالي

استبيان نصف سنوي

استبيان يرصد توقعات أبرز المدراء في القطاع المصرفي والقطاعات الأخرى حول أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال الستة أشهر القادمة، بالإضافة إلى تحديد أبرز المخاطر التي قد تواجه الاقتصاد المحلي.

القيمة المضافة	الدورية	المصدر
توفير رؤى مستقبلية تدعم التحليل الاقتصادي وصنع القرار	نصف سنوي	أبرز المدراء في القطاع المصرفي والقطاعات أخرى

2 مؤشر التنبؤ بمعدل التضخم لأسعار المستهلك

مؤشر شهري

مؤشر يوفر قراءة مبكرة لاتجاهات أسعار المستهلكين باستخدام بيانات عالية التواتر وسريعة التوفر، من خلال قياس التغيرات في الإنفاق الكلي وبناء سلة استهلاكية بديلة تعتمد على التوزيع القطاعي للإنفاق.

القيمة المضافة	الدورية	المصدر
تعزيز الجاهزية والحصول على مؤشر مبكر لاتجاهات أسعار المستهلك	شهري	بيانات الدفع الإلكتروني

3 مؤشر توقعات المستهلكين للتضخم

استبيان ربع سنوي

استبيان يقيس ثقة المستهلكين بشكل عام، وتصوراتهم للتطورات الحالية في الأسعار، والعوامل التي يرون أنها تقف وراء التضخم، وكيفية استجابة الأسر وتكيفها مع الضغوط التضخمية، بالإضافة إلى توقعاتهم المستقبلية للتضخم، مع تقديم تحليل معمق لمشاعر واتجاهات المستهلكين تجاه التضخم.

القيمة المضافة	الدورية	المصدر
توفير فهم أعمق لتصورات المستهلكين تجاه التضخم وتوقعاتهم المستقبلية	ربع سنوي	استبيان ميداني للمستهلكين (الافراد)

4 مؤشر بنك الكويت المركزي لمديري المشتريات

استبيان شهري

استبيان يقيس أداء القطاع الخاص غير النفطي من خلال رصد التغيرات في النشاط التجاري، بما في ذلك الطلبات الجديدة، والإنتاج، والتوظيف، وأسعار مستلزمات الإنتاج والمخزونات، والتجارة، وأوقات تسليم الموردين.

القيمة المضافة	الدورية	المصدر
توفير قراءة مبكرة لتقييم الوضع الحالي للاقتصاد واتجاهاته	شهري	الشركات المحلية في القطاعات غير النفطية

5 مؤشر الأوضاع المالية

مؤشر سنوي

يقيس المؤشر الحالة العامة للقطاع المالي من خلال أربعة مؤشرات أساسية وهي: متانة القطاع المصرفي، والتطورات الاقتصادية المحلية، وأداء السوق، والتطورات الإقليمية والعالمية. ويتم تجميع هذه المؤشرات وفق أوزان محددة لاستخلاص مؤشر موحد يقارن بمستوياته التاريخية لتقييم ما إذا كانت الأوضاع المالية تشهد تحسناً أو تراجعاً.

القيمة المضافة	الدورية	المصدر
دعم المراقبة من خلال توفير تقييم شامل للأوضاع المالية وتحديد اتجاهاتها	سنوي	المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية بالإضافة الى بيانات القطاع المصرفي

6 مؤشر إنفاق الأسر

مؤشر شهري

مؤشر يقيس التغيرات في إنفاق الأسر على السلع والخدمات باستخدام بيانات الدفع الالكتروني عالية التواتر.

القيمة المضافة	الدورية	المصدر
توفير قراءة مبكرة لاتجاهات الاستهلاك والطلب المحلي	شهري	بيانات الدفع الإلكتروني

البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات

تُعد نظم المدفوعات والبنية التحتية المالية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها استقرار وكفاءة النظام المالي، لما لها من دور محوري في تسهيل تنفيذ المعاملات المالية، وتعزيز كفاءة تدفق الأموال، ودعم النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار، يواصل بنك الكويت المركزي تطوير وتحديث أنظمة المدفوعات والبنية التحتية المالية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ويواكب التطورات المتسارعة في التكنولوجيا المالية. كما يولي البنك المركزي اهتمامًا خاصًا بتعزيز تكامل الأنظمة المالية محليًا وإقليميًا، بما يسهم في دعم التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل. وخلال السنة المالية 2026/25، شهدت نظم المدفوعات في دولة الكويت تطورات ملحوظة، عكست جهود البنك المركزي في تطوير البنية التحتية المالية وتعزيز كفاءتها، وذلك على النحو المبين في المحاور التالية:

أبرز التطورات في منظومة الدفع
خلال السنة المالية 2026/25

تمديد ساعات تشغيل أنظمة المدفوعات	تدشين نظام الكويت للمقاصة الآلية	إطلاق نظام الكويت لإدارة عمليات المدفوعات

- تم تمديد ساعات تشغيل أنظمة المدفوعات وذلك في كل من نظام كاسب، ونظام المقاصة الإلكترونية للشيكات، ونظام الكويت للخدمات المصرفية الإلكترونية، وقد شمل التمديد تشغيل جميع أنظمة المدفوعات الوطنية خلال عطلات نهاية الأسبوع والعطلات الرسمية ابتداءً من 1 أبريل 2025.

- أطلق بنك الكويت المركزي بتاريخ 5 يناير 2026 النسخة الثانية من نظام الكويت الوطني للمدفوعات، بما يشمل تدشين نظام الكويت للمقاصة الآلية (Kuwait Automated Clearing House – KACH)، في خطوة تعزز تطوير البنية التحتية لأنظمة المدفوعات من خلال رفع كفاءة معالجة

العمليات المالية منخفضة القيمة والمتكررة وإتاحة تنفيذها على مدار الساعة بما يدعم التحول الرقمي ويعزز كفاءة الخدمات المالية.

- وفي 2 فبراير 2026 أعلن بنك الكويت المركزي عن إطلاق نظام الكويت لإدارة عمليات المدفوعات (Kuwait Payment Operations Management System)، ضمن المرحلة الثانية من مشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات، بهدف توفير منصة مركزية متكاملة لإدارة ومعالجة وتسوية المنازعات الناشئة عن المعاملات المالية بين المشاركين، بما يعزز الشفافية ويرفع كفاءة إجراءات التسوية، ويتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

- واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 تعزيز جهوده في مجال تطوير نظم المدفوعات ومتابعة المستجدات التقنية والرقمية ذات الصلة، من خلال المشاركة في الاجتماعات الفنية والإقليمية المتعلقة بتطوير الشبكات الخليجية للمدفوعات وأطر الحوكمة والرقابة المرتبطة بها، بما يعزز التكامل الإقليمي في هذا المجال.

- تابع البنك المركزي التطورات المتعلقة بالتحويلات العابرة للحدود والعملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDC)، إلى جانب بحث فرص التعاون في مجال خدمات المدفوعات الرقمية واستعراض المشروعات المستقبلية المرتبطة بأنظمة المدفوعات الوطنية، وذلك في إطار دعم جهود التحول الرقمي وتعزيز كفاءة البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في دولة الكويت.

عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

ارتفع إجمالي قيمة العمليات المنفذة في غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 بنحو 4.6% ليبلغ نحو 18.23 مليار دينار لعدد 2.30 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7908.1 دنانير للعملية، مقابل نحو 17.42 مليارًا لعدد 2.39 مليون عملية (شيك) بمتوسط قيمته نحو 7278.6 دينارًا للعملية خلال السنة المالية السابقة.

عمليات غرفة المقاصة لدى بنك الكويت المركزي

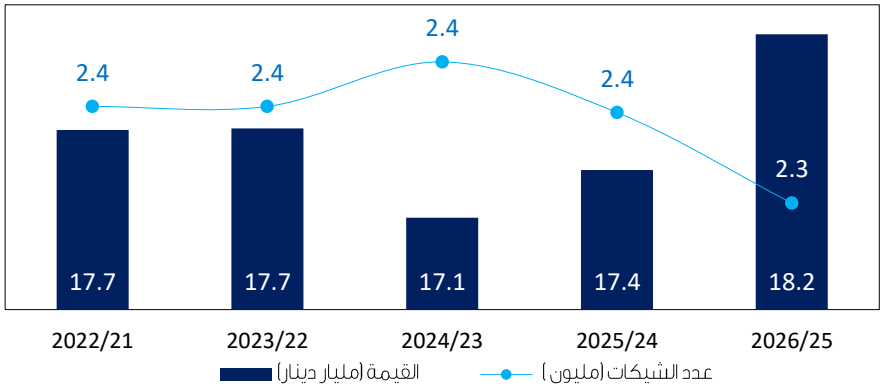

المصدر: بنك الكويت المركزي.

عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية

يقوم بنك الكويت المركزي بتشغيل وإدارة نظم المدفوعات المتمثلة في نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات الآنية فيما بين المشاركين "كاسب" (KASSIP)، وقد بلغت قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية خلال السنة المالية 2026/25 نحو 348.66 مليار دينار مقابل نحو 254.30 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة، ما يمثل ارتفاعًا قيمته 94.36 ملياراً ونسبته 37.1%.

قيمة عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (كاسب)

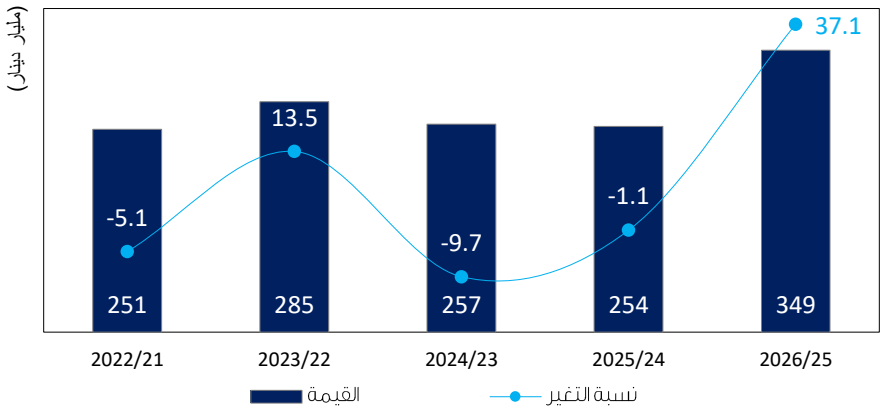

المصدر: بنك الكويت المركزي.

كفاءة العمليات التشغيلية

يواصل بنك الكويت المركزي تعزيز كفاءة عملياته التشغيلية بما يدعم استمرارية الخدمات المالية والمصرفية ورفع مستوى الاعتمادية والجاهزية التشغيلية، انطلاقًا من دوره المحوري في إدارة النقد، وتشغيل الأنظمة المالية، والقيام بوظيفة بنك الحكومة. وفي هذا الإطار، يحرص البنك المركزي على تطوير البنية التشغيلية المرتبطة بإدارة النقد المتداول، وضمان جودة أوراق النقد وتوافرها، إلى جانب تعزيز كفاءة تنفيذ المعاملات والتحويلات المالية الحكومية عبر الأنظمة الوطنية للمدفوعات والتسويات. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي جهوده الرامية إلى رفع كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز موثوقيتها، سواء فيما يتعلق بإدارة النقد المتداول وتلبية احتياجات السوق المحلي من العملة الوطنية، أو من خلال تنفيذ العمليات المالية والحوالات الحكومية بكفاءة عالية، بما يسهم في دعم الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز كفاءة الخدمات المالية في دولة الكويت.

إدارة النقد المتداول

بلغ رصيد النقد المتداول في نهاية السنة المالية 2026/25 نحو 2242.9 مليون دينار، مقابل نحو 2147.8 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 95.1 مليون دينار ونسبته 4.4%.

تطورات أرصدة النقد المتداول

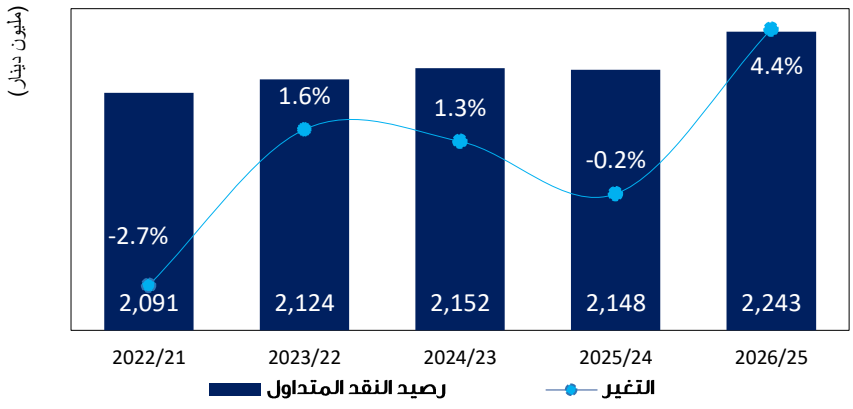

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وقد استمر بنك الكويت المركزي في العمل على ضمان جودة أوراق النقد المتداولة وسحب وإتلاف الأوراق النقدية التي لم تعد تستوفي الحدود الدنيا المعتمدة للجودة لدى بنك الكويت المركزي، والتصدي لجرائم تزييف أوراق النقد وتزويرها بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى.

القيام بوظيفة بنك الحكومة

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 القيام بدوره كمصرف للحكومة، حيث قام بتنفيذ 8485 حوالة مصرفية خارجية لصالح وزارات ومؤسسات الدولة، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1832.3 مليون دينار، مقابل 10441 حوالة مصرفية بلغت قيمتها نحو 1450.7 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، أي بانخفاض نسبته 18.7% لعدد الحوالات وارتفاع نسبته 26.3% لقيمة تلك الحوالات. كما قام بنك الكويت المركزي بتنفيذ المعاملات المصرفية الخارجية خلال السنة المالية 2026/25 لصالح وزارات الدولة والمؤسسات الحكومية، وذلك في شكل اعتمادات مستندية وكمبيالات برسم التحصيل وشيكات برسم التحصيل.

الحوالات المصرفية الخارجية التي تم تنفيذها
لصالح وزارات ومؤسسات الدولة

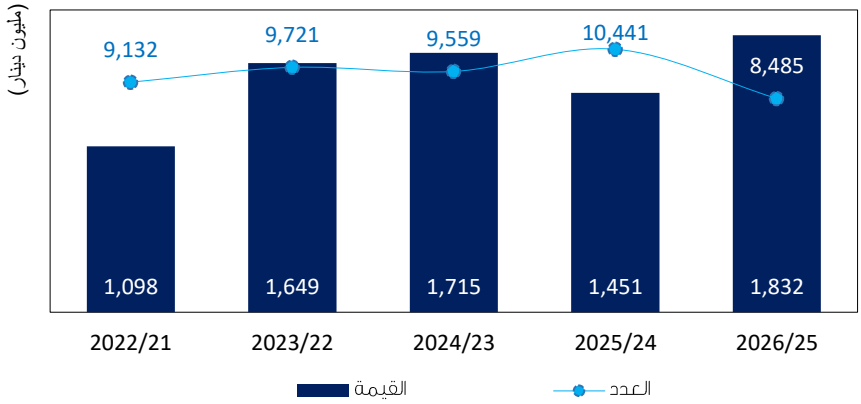

المصدر: بنك الكويت المركزي.

التحول الرقمي والابتكار

استمر بنك الكويت المركزي في مواصلة جهوده المعززة للتحول الرقمي وتعزيز الابتكار في القطاع المالي، بما يواكب التطورات التقنية المتسارعة ويسهم في رفع كفاءة الخدمات المالية والمصرفية. وفي هذا الإطار، يعمل البنك المركزي على تطوير البنية التقنية والأنظمة الرقمية، ودعم بيئة الابتكار المالي، بما يحقق التكامل بين التطور التكنولوجي ومتطلبات الاستقرار المالي والأمن السيبراني. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات الرقمية، وتطوير الأنظمة والبنية التقنية، وتعزيز جاهزية القطاع المالي في مجالات الأمن السيبراني والتقنيات المالية، بما يعزز كفاءة القطاع المصرفي ويرسخ مسيرة التحول الرقمي في دولة الكويت.

مركز الابتكار "ولوج"

يواصل بنك الكويت المركزي، من خلال مركز الابتكار "ولوج" جهوده في دعم الابتكار وتعزيز تبني التقنيات الحديثة في القطاع المالي، بما يواكب التطورات المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات والتقنيات المالية. ويهدف المركز إلى توفير بيئة داعمة لتطوير واختبار الحلول والمنتجات المبتكرة، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع المالي وتعزيز جاهزيته للتطورات التقنية المستقبلية. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل مركز الابتكار تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات التقنية أبرزها ما يلي:

- إطلاق "برنامج تسريع مبادرات درع الاحتيال" خلال شهر أبريل 2025، والذي يهدف إلى دعم تطوير حلول مبتكرة للكشف عن عمليات الاحتيال والوقاية منها، من خلال تعزيز التعاون بين البنوك، ومزودي خدمات الدفع، وشركات التكنولوجيا المالية، والجهات التنظيمية، بما يسهم في تعزيز حماية العملاء، ودعم الامتثال الرقابي، وتحفيز الابتكار في مجال التقنيات المالية.

- أعلن بنك الكويت المركزي خلال شهر مايو 2025، من خلال مركز الابتكار "ولوج"، عن تطوير تقنية مبتكرة لتوليد مفاتيح التشفير الإلكتروني، وتمثل هذه التقنية نقلة نوعية في مجال حماية البيانات، حيث تعتمد على توليد العشوائية باستخدام بيانات غير تقليدية تتسم بدرجة عالية من التعقيد وصعوبة التنبؤ بها، ومن ثم معالجتها وتحويلها إلى تدفقات رقمية تُستخدم لاستخراج العشوائية ودمجها مع مصادر أخرى آمنة يولدها نظام التشغيل، بما يسهم في إنتاج مفاتيح تشفير قوية وغير قابلة للتنبؤ، تعزز من مستويات الحماية والأمان للأنظمة الرقمية. ويأتي هذا الإنجاز بجهود وطنية من كوادر البنك المركزي ضمن منظومة الابتكار المؤسسي، حيث تم استكمال إجراءات تسجيل النظام كملكية فكرية لدى الجهات الرسمية، بما يعكس اهتمام البنك المركزي بتعزيز البيئة الرقمية الآمنة ودعم التطوير والابتكار التقني.



- إطلاق مشروع اشترِ الآن وادفع لاحقًا (BNPL) خلال شهر يونيو 2025، كأحد مخرجات برنامج تسريع المبادرات، حيث يهدف المشروع إلى تقديم نموذج مبتكر لخدمات الدفع الآجل يتناسب مع احتياجات السوق المحلي، بما يسهم في دعم التحول الرقمي وتعزيز تنوع الخدمات المالية المقدمة للعملاء.

- طرح النسخة الجديدة من برنامج "تسريع المبادرات" بمركز الابتكار خلال شهر أكتوبر 2025، بهدف استقطاب الكفاءات الوطنية القادرة على تطوير ابتكارات بحثية وتطبيقية تسهم في معالجة التحديات المرتبطة بالمهام الرقابية، والأمن السيبراني، والقطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت.



تطوير الأنظمة

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 جهوده في تطوير وتحديث البيئة التقنية والبنية التحتية للأنظمة، بما يواكب أحدث التقنيات والمعايير العالمية، ويعزز كفاءة الأنظمة التشغيلية وموثوقيتها وأمنها، ويدعم مسيرة التحول الرقمي ورفع كفاءة الأعمال المؤسسية. وفي هذا الإطار، تم تنفيذ عدد من المشروعات والمبادرات التقنية، من أبرزها ما يلي:

- واصل البنك المركزي خلال السنة المالية المشار إليها جهوده في تطوير وتحديث الأنظمة المؤسسية والخدمات الرقمية، بما يسهم في تعزيز كفاءة العمليات التشغيلية ورفع مستوى التكامل التقني وأمن المعلومات. وشملت هذه الجهود تحديث البوابة الداخلية والخارجية للبنك، ورقمنة عدد من الإجراءات والخدمات التشغيلية، إلى جانب تطوير وربط الأنظمة المؤسسية بما يدعم تكامل البيانات والتقارير وتحسين كفاءة الإجراءات الداخلية. كما تم تطوير أنظمة الموارد البشرية من خلال تشغيل عدد من الأنظمة والتطبيقات الداعمة للحوكمة والشفافية ورفع كفاءة الإجراءات الإدارية والتنظيمية.

- تطوير القدرات التحليلية ولوحات البيانات المؤسسية من خلال إنشاء لوحة رقمية لتوقعات التضخم باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، إلى جانب تطوير الربط اللحظي لبيانات شركة كي نت مع منصة التحليلات ولوحات البيانات المؤسسية، بما يدعم التحليل الفوري واتخاذ القرار.

- الانتهاء بتاريخ 17 أكتوبر 2025 من تنفيذ مشروع النظام المركزي لربط وإدارة الرسائل (Centralized Messaging System)، بهدف توحيد وإدارة الاتصال بين الأنظمة والتطبيقات الداخلية، بما في ذلك أنظمة (SWIFT) والأنظمة المصرفية الأساسية، الأمر الذي يسهم في خفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز كفاءة الصيانة والدعم الفني، ورفع مستوى أمن الاتصالات وإدارتها مركزيًا ضمن بيئة تقنية متكاملة.

- الانتهاء بنجاح من مشروع تطبيق الصيغة المحدثة لرسائل نظام (SWIFT) وفق المعيار الدولي الجديد (Migration from MT to MX - ISO 20022)، ونقل النظام إلى بيئة الإنتاج بتاريخ 7 نوفمبر

2025، بما يعزز كفاءة عمليات التحويل والتوافق مع المعايير الدولية الحديثة في مجال المراسلات المالية.

- الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع تطوير منصة شاملة لإدارة الهوية والدخول للأنظمة وفق مبدأ "الثقة الصفرية (Zero Trust)، بهدف توحيد ومركزية إدارة صلاحيات الدخول الخاصة بالبنك المركزي والجهات الحكومية والجهات الخاضعة لرقابته، بما يسهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالهوية والوصول للأنظمة.

الأمن السيبراني

يولي بنك الكويت المركزي اهتمامًا متزايدًا بتعزيز منظومة الأمن السيبراني، في ظل التوسع المتسارع في الخدمات المالية الرقمية وتزايد المخاطر والتهديدات السيبرانية على المستويين المحلي والعالمي. وفي هذا الإطار، يواصل البنك المركزي تطوير الأطر والسياسات والإجراءات التقنية والتنظيمية الهادفة إلى حماية الأنظمة والبنية التحتية الرقمية، ورفع مستوى الجاهزية والقدرة على التصدي للهجمات السيبرانية، بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار القطاع المصرفي والمالي. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي تنفيذ عدد من المبادرات والمشروعات المتعلقة بالأمن السيبراني، إلى جانب تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة، ورفع كفاءة البنية التقنية والقدرات المؤسسية في هذا المجال، ومن ضمن ذلك ما يلي:

- استضاف بنك الكويت المركزي فعالية "هاكاثون الأمن السيبراني الخليجي" لفريق عمل المختصين بالأمن السيبراني في البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 10 إلى 13 أغسطس 2025، وذلك ضمن أعمال الدورة



الخامسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاجتماعات الدورية للجنة محافظي البنوك المركزية الخليجية. وتُعد هذه الفعالية الأولى من نوعها على مستوى البنوك المركزية بدول المجلس، ونُظمت بالتعاون مع بنك التسويات الدولية (BIS) بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين البنوك المركزية لدول المجلس، ودعم تبادل الخبرات التقنية في مجال الأمن السيبراني، وابتكار حلول عملية للتحديات التقنية المعقدة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة.

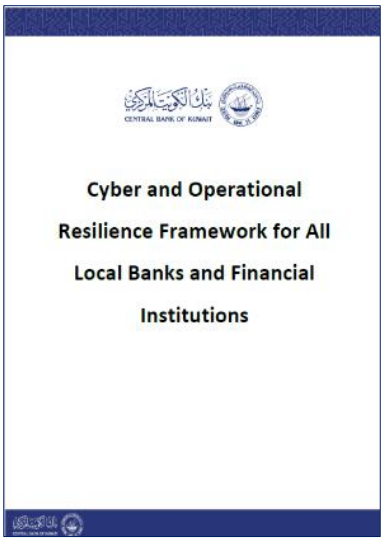

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 3 ديسمبر 2025 وثائق "إطار المرونة السيبرانية والتشغيلية للبنوك والمؤسسات المالية المحلية" كإصدار مُحدّث لإطار الأمن السيبراني للقطاع المصرفي المحلي الصادر في عام 2020. ويهدف الإطار الجديد إلى رفع مستوى الحماية واستمرارية الأعمال والتعامل بكفاءة مع الحوادث والأزمات المحتملة، عبر بناء منظومة متكاملة توازن بين الوقاية والاستجابة والتعافي السريع. ويتضمن الإطار عددًا من الأطر الفرعية المتخصصة التي تشكل منظومة شاملة للامتثال والممارسات الفضلى، تشمل أطر العمل في مجال المرونة السيبرانية، وضوابط الحوكمة وإدارة المخاطر والعمليات التقنية وحماية البيانات، إضافة إلى إطار للمرونة التشغيلية، وإطار لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة وسلاسل الإمداد، وإطار لمكافحة الاحتيال، إلى جانب إطار خاص بتطوير القدرات البشرية في مجال الأمن السيبراني.

التقنيات المالية

واصل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 جهوده في دعم وتطوير منظومة التقنيات المالية، بما يواكب التطورات المتسارعة في الخدمات المالية الرقمية ويسهم في تعزيز الابتكار والكفاءة والتنافسية في القطاع المالي، ومن أبرز الجهود في هذا الصدد ما يلي:



- نظم بنك الكويت المركزي ورش عمل خلال شهر نوفمبر 2025 ضمن مبادرة "مُطوِّر" التي أطلقها اتحاد مصارف الكويت وبتوجيه ودعم من بنك الكويت المركزي، وتُعد هذه المبادرة الأولى من نوعها على المستوى الوطني في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech)، وتهدف إلى تمكين الشباب الكويتي من تحويل أفكارهم إلى مشاريع مبتكرة قابلة للتطبيق، وفتح المجال أمامهم لدخول القطاع المالي والمصرفي.

- تم توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 21 ديسمبر 2025 بين الهيئة العامة للمعلومات المدنية وبنك الكويت المركزي لتحديد أطر التنسيق بينهما، بما يدعم التحول الرقمي لبنك الكويت المركزي والجهات الخاضعة لرقابته، ويمكّن من الاستفادة من خدمات الهيئة لخدمة القطاع المصرفي والمالي، وتعزيز الدور الرقابي لبنك الكويت المركزي وفق إطار تنظيمي متفق عليه.

- تم تطوير النظام الآلي للإبلاغ عن عمليات الاحتيال الإلكترونية (Fraud Reporting System - FRS)، حيث تم إصدار تعميمًا إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 1 فبراير 2026 للبدء بالعمل بالنظام.

- أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 9 ديسمبر 2025 تعميمًا إلى جميع مقدمي خدمات الدفع ومقدمي خدمات النقود الإلكترونية ومقدمي خدمات تشغيل نظم الدفع الإلكتروني بشأن ضوابط إسناد مهام الإدارات الأساسية إلى جهات خارجية بضرورة التزامهم بإنشاء وظائف إدارية مستقلة لكل من إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي، إدارة الالتزام، إدارة أمن المعلومات، إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد الصلاحيات والمهام المرتبطة بها.

- أصدر بنك الكويت المركزي في 4 يونيو 2025 مسودة الإطار التنظيمي للخدمات المصرفية المفتوحة، والذي يهدف إلى وضع الأسس الرقابية والمعايير الأمنية والتقنية والتشغيلية المنظمة للخدمات المصرفية المفتوحة وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يمكّن البنوك المحلية وشركات التقنيات المالية من تقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة بصورة آمنة وفعالة. وفي إطار تعزيز مبدأ الشفافية

والمشاركة، طرح البنك المركزي مسودة الإطار التنظيمي لاستطلاع آراء الجهات المختصة والمهتمين في القطاع المالي، تمهيدًا لإصدار الإطار التنظيمي بصيغته النهائية بعد استكمال المراجعات والاختبارات الفنية والتشغيلية اللازمة.

- وافق بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 على عدد 209 منتج وخدمة، والتي تضمنت الموافقة على 26 منتجًا وخدمة مصرفية رقمية جديدة للجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، شملت خدمات فتح الحسابات إلكترونيًا (Digital Onboarding) والتعرف على العميل إلكترونيًا (E-KYC)، كما تمت الموافقة على 13 خدمة متعلقة بفتح الحسابات، و64 خدمة خاصة باستخدام الخدمات السحابية في العمليات المصرفية وفق النماذج الحديثة (Infrastructure as a Service / Platform as a Service / Software as a Service)، كذلك تمت الموافقة على 26 حملة وفعالية وسحبًا مصرفيًا للبنوك، و31 رسمًا، و14 خدمة مرتبطة بالتقنيات المالية (FinTech)، و16 خدمة متعلقة بخدمات الدفع، بالإضافة إلى 19 خدمة أخرى.

02

التميز المؤسسي والاستدامة

تمثل الحوكمة وإدارة المخاطر، ورأس المال البشري، والمسؤولية الاجتماعية والتواصل، ركائز مؤسسية أساسية تدعم قدرة بنك الكويت المركزي على تنفيذ مهامه واختصاصاته وتحقيق أهدافه الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية. ومن هذا المنطلق، يولي البنك اهتماماً مستمراً بتطوير هذه المجالات وتعزيز ممارساته المؤسسية بما يدعم استدامة الأداء ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية. ويستعرض هذا الجزء من التقرير أبرز التطورات التي شهدتها هذه المجالات خلال السنة المالية 2026/25.

الحوكمة وإدارة المخاطر

يولي بنك الكويت المركزي أهمية كبيرة لتعزيز أطر الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، باعتبارها من المرتكزات الأساسية لدعم كفاءة الأداء واستدامة الأعمال. وفي هذا السياق، واصل البنك المركزي تطوير منظومة متكاملة للحوكمة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، تقوم على وضوح الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة المتابعة والرقابة، بما يدعم جودة اتخاذ القرار ويعزز الثقة في البيئة المؤسسية للبنك.

مجلس الإدارة

يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي- رئيسًا، وعضوية كل من نائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية. ومن ضمن صلاحيات مجلس الإدارة، حسب ما هو منصوص عليه في المادة (26) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته، رسم السياسة النقدية والائتمانية للبنك، وتحديد معدل الخصم، واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمور التنظيمية والرقابية الخاصة بالأنشطة المصرفية، ووضع الضوابط الداخلية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية والتنظيمات الأخرى التي يراها كفيلة بتحقيق حسن إدارته، والموافقة على ميزانية البنك السنوية وعلى حساب الأرباح والخسائر والحساب الختامي.

وخلال السنة المالية 2026/25، عقد مجلس الإدارة ثمانية اجتماعات، واتخذ 95 قرارًا تناولت موضوعات نقدية ومصرفية ورقابية وتنظيمية، بما يدعم الاستقرار النقدي والمالي ويعزز سلامة وكفاءة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت.

الرقابة المؤسسية

تخضع أعمال بنك الكويت المركزي لمنظومة رقابية متكاملة ترتكز على تعدد مستويات الرقابة والتدقيق، بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي ويرسخ مبادئ الشفافية والحوكمة والالتزام. وتشمل هذه المنظومة الرقابة المالية السابقة واللاحقة، إلى جانب أعمال التدقيق الداخلي والخارجي التي تمارس وفق أعلى المعايير المهنية والرقابية وباستقلالية تامة، وذلك من خلال عدد من الجهات والأجهزة الرقابية، من بينها جهاز المراقبين الماليين، وديوان المحاسبة، ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى مكتب التدقيق الداخلي، فضلاً عن مراقبي الحسابات الخارجيين من مكاتب التدقيق المعتمدة.

وفي إطار تعزيز منظومة الحوكمة والرقابة المؤسسية، تواصل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة متابعة أعمال التدقيق والرقابة الداخلية، بما يسهم في دعم كفاءة أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر والتأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة.

الرقابة الشرعية

واصل بنك الكويت المركزي تعزيز إطار الرقابة الشرعية على أعمال البنوك وشركات التمويل الإسلامية، من خلال الهيئة العليا للرقابة الشرعية التي تضطلع بمتابعة الموضوعات المرتبطة بالعمل المصرفي والمالي الإسلامي، وإبداء الرأي الشرعي بشأنها، بما يعزز سلامة التطبيق والحوكمة في الصناعة المالية الإسلامية.

وخلال السنة المالية 2026/25، عقدت الهيئة ثلاثة اجتماعات ناقشت خلالها عدداً من الموضوعات ذات الصلة، كما واصلت التنسيق مع الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي، بما في ذلك هيئات الرقابة الشرعية والإدارات القانونية لدى البنوك الإسلامية وشركات التمويل الإسلامية، بهدف تطوير الأطر التنظيمية والشرعية ذات الصلة، وتعزيز كفاءة التطبيق.

الإدارة المالية وإدارة المخاطر

يحرص بنك الكويت المركزي على تطبيق أفضل الممارسات في مجالي الإدارة المالية وإدارة المخاطر، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد ويدعم سلامة المركز المالي واستدامة الأعمال. وفي هذا الإطار، يعتمد

البنك المركزي منهجية متكاملة في إعداد المركز المالي وحساب الأرباح والخسائر، ترتكز على دقة تقدير الاحتياجات وترشيد الإنفاق، من خلال حصر المصروفات والإيرادات المتوقعة، وتقدير احتياجات الإدارات المختلفة والمشروعات المزمع تنفيذها، إلى جانب تقدير الإيرادات المرتبطة بعوائد الأموال المودعة وغيرها من الإيرادات، وفق أسس ومعايير مالية مدروسة، وبما يضمن كفاءة إدارة الموارد المالية والالتزام بالميزانية المعتمدة. ولم يتجاوز بنك الكويت المركزي الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2026/25، حيث بلغت نسبة الوفر 19%.

كما يولي البنك المركزي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز منظومة إدارة المخاطر بمختلف أنواعها، سواء المخاطر المالية أو التشغيلية، من خلال تطبيق أطر وإجراءات رقابية متقدمة تهدف إلى الحد من المخاطر وتعزيز مستويات الأمان والكفاءة في العمليات. وفي هذا السياق، يواصل البنك المركزي اتباع سياسة متحفظة في إدارة موجوداته واستثماراته، تقوم على تنويع المحافظ الاستثمارية والعملات والتوزيع الجغرافي للموجودات، إلى جانب إدارة مخاطر السيولة من خلال توزيع آجال الاستحقاق بما يضمن الوفاء بالالتزامات المختلفة في مواعيدها، مع مراعاة التصنيفات الائتمانية ومستويات المخاطر المرتبطة بالاستثمارات.

ومن جانب آخر، يطبق البنك المركزي منظومة رقابية وإجرائية متكاملة للحد من المخاطر التشغيلية، من خلال تعدد مستويات التحقق والرقابة على العمليات والإجراءات قبل تنفيذها، بما يسهم في تعزيز سلامة العمليات ورفع كفاءة بيئة العمل التشغيلية والرقابية.

الجاهزية المؤسسية واستمرارية الأعمال

في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز الجاهزية المؤسسية ورفع كفاءة إدارة المخاطر، أنشأ بنك الكويت المركزي بتاريخ 30 مارس 2026 "إدارة التحوط المؤسسي"، وذلك في ضوء التوسع المتزايد في المخاطر والتحديات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية والتقنية والجيوسياسية، وما تفرضه من أهمية متزايدة لتطوير الأطر المؤسسية الخاصة بإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال. ويأتي إنشاء هذه الإدارة بهدف تعزيز قدرة البنك المركزي على التعامل مع المخاطر الحالية والمستقبلية، ورفع مستوى الجاهزية للتعامل مع الأزمات والطوارئ، بما يضمن استدامة الأعمال وكفاءة العمليات التشغيلية في مختلف الظروف.

كما تضطلع الإدارة بوضع وتطوير إطار متكامل لإدارة المخاطر المؤسسية، يشمل تحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها ووضع الآليات المناسبة للتعامل معها والحد من آثارها المحتملة، بما يدعم سلامة العمليات واستمرارية الأعمال. وتتولى الإدارة كذلك الإشراف على تطوير خطط استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، وتعزيز التنسيق بين الوحدات التنظيمية ذات الصلة، إلى جانب متابعة تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية المرتبطة بالحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر والمرونة التشغيلية، بما يسهم في تعزيز مرونة البنك المركزي ورفع كفاءة بنيته المؤسسية والتشغيلية، ودعم قدرته على مواصلة أداء مهامه واختصاصاته بكفاءة.

الإفصاح والشفافية

يحرص بنك الكويت المركزي على تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للحوكمة المؤسسية، وذلك من خلال توفير البيانات والتقارير والإحصاءات الدورية ذات الصلة بالتطورات النقدية والمصرفية والاقتصادية. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي إصدار ونشر البيان الشهري عن موجوداته ومطلوباته، والتقرير السنوي، والتقرير الاقتصادي، وتقرير الاستقرار المالي، والنشرات الإحصائية النقدية والفصلية، إلى جانب التصاريح والبيانات الصحفية والنشر المستمر عبر قنوات التواصل الاجتماعي وسلسلة الحلقات التوعوية المتخصصة. وقد شملت هذه السلسلة خلال السنة المالية 2026/25 أربعة موضوعات، هي: ديناميكية الأسعار وتوقعات التضخم والاقتصاد الكلي (يونيو 2025)، وجهود بنك الكويت المركزي في دعم التحول الرقمي للقطاع المصرفي (سبتمبر 2025)، وإيجاز بشأن أدبيات اقتصاد السوق (ديسمبر 2025)، وتكلفة الفرصة البديلة (مارس 2026).

نماذج من أبرز تقارير ونشرات وإصدارات بنك الكويت المركزي



رأس المال البشري

يولي بنك الكويت المركزي اهتمامًا كبيرًا بتنمية رأس المال البشري باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لدعم كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق أهدافه الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، يحرص البنك المركزي على استقطاب الكفاءات الوطنية وتأهيلها وتطوير قدراتها المهنية والفنية، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاعين المالي والمصرفي ويعزز جاهزية الكوادر البشرية لمتطلبات العمل المستقبلية. وخلال السنة المالية 2026/25، واصل البنك المركزي تنفيذ عدد من المبادرات والبرامج المرتبطة بتنمية رأس المال البشري، وذلك على النحو التالي:

التوظيف

يحرص بنك الكويت المركزي على استقطاب الكفاءات الوطنية المؤهلة في مختلف التخصصات، بما يدعم احتياجاته التشغيلية والفنية ويعزز قدرته على مواكبة التطورات المتسارعة في القطاعين المالي والمصرفي، كما يواصل البنك المركزي تطوير سياسات وإجراءات التوظيف بما يضمن استقطاب الكفاءات المناسبة وفق معايير مهنية وتنافسية تدعم كفاءة الأداء المؤسسي.

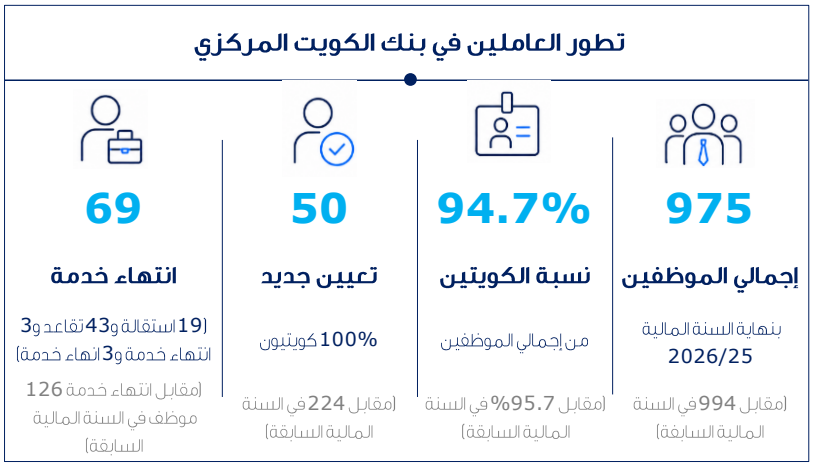

كما يحرص بنك الكويت المركزي على توفير بيئة عمل شاملة ومهيأة، تكفل تمكين الموظفين أصحاب الهمم من ذوي الإعاقة وتعزز اندماجهم الفاعل في بيئة العمل، من خلال ترتيبات تيسيرية تراعي احتياجاتهم وأوضاعهم الخاصة. وقد حافظت نسبتهم من إجمالي الموظفين على استقرارها عند 2.2% مقارنة بالعام السابق، رغم تقاعد أحدهم خلال السنة المالية الحالية. ويواصل البنك جهوده لاستقطاب

الكفاءات الوطنية المؤهلة من أصحاب الهمم ذوي الإعاقة، وفقاً لأحكام المادة (14) من القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

التدريب والتطوير

واصل بنك الكويت المركزي اهتمامه بتطوير قدرات موظفيه ورفع كفاءاتهم المهنية والفنية، من خلال تنفيذ البرامج التدريبية والتأهيلية المتخصصة، بما يواكب التطورات الحديثة في المجالات المصرفية والمالية والتقنية والإدارية.

كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 بإعداد وتنفيذ الاختبارات الفنية لموظفيه، وذلك بالتنسيق مع جهات تدريبية متخصصة والعمل على تنظيم برامج تدريب مختلفة، والاستعانة بمحاضرين متخصصين من ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة، سواء باعتماد التدريب عن بُعد باستخدام الأنظمة الإلكترونية وشبكة الإنترنت، أو التدريب بالحضور الشخصي لقاعات التدريب.

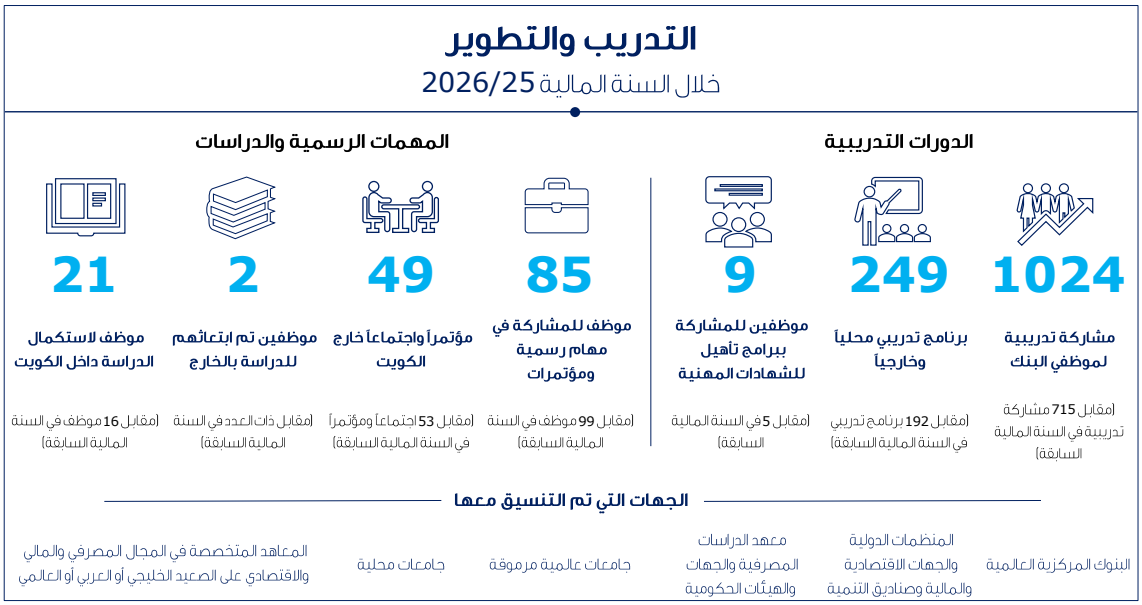

الكفاءات الوطنية

واصل بنك الكويت المركزي جهوده في دعم وتمكين الكفاءات الوطنية، من خلال توفير بيئة عمل وتدريب تسهم في تأهيل الكوادر الكويتية وصقل مهاراتها المهنية والفنية، وتمكينها من تولي المهام التخصصية

والقيادية بما يواكب تطورات العمل المالي والمصرفي. وخلال السنة المالية 2026/25، تم تعيين وإلحاق 32 متدربًا ومتدربة من حملة الدبلوم ضمن برنامج تأهيل الخريجين الكويتيين حديثي التخرج، كما استمر تدريب 127 متدربًا في البرنامج، وتم تثبيت 117 متدربًا في وظائفهم بعد استكمال التدريب.

كما شارك البنك المركزي للعام الثاني عشر على التوالي، بالتعاون مع البنوك المحلية، في "برنامج توظيف وتدريب الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المصرفي" الذي ينظمه معهد الدراسات المصرفية تحت إشراف بنك الكويت المركزي، حيث استمر تدريب 3 متدربين ضمن الدفعة الثانية عشرة وتم تثبيتهم بالخدمة. وتم كذلك تدريب 10 طلاب من الجامعات والمعاهد المحلية في عدد من إدارات ومكاتب البنك خلال السنة المالية 2026/25.

وفي إطار أوسع لدعم إعداد الكوادر الوطنية في القطاع المالي والمصرفي، واصل بنك الكويت المركزي دعمه لمبادرة «كفاءة» التي يشرف عليها بالتنسيق مع معهد الدراسات المصرفية، باعتبارها إطارًا مهمًا لتطوير القدرات الوطنية ورفع مستوى الجاهزية المهنية في المجالات المصرفية والمالية. وتضم المبادرة عددًا من البرامج الهادفة إلى بناء كوادر وطنية قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، وتشمل ما يلي:



المسؤولية الاجتماعية والتواصل

يواصل بنك الكويت المركزي تعزيز دوره المجتمعي وترسيخ التواصل المؤسسي مع مختلف شرائح المجتمع والجهات ذات العلاقة، انطلاقًا من أهمية نشر الوعي المالي والمصرفي وتعزيز الثقة بالقطاع المالي والمصرفي. وفي هذا الإطار، واصل البنك المركزي تنفيذ المبادرات والبرامج التوعوية والإعلامية، والمشاركة في الفعاليات والمؤتمرات ذات الصلة، إلى جانب تطوير قنوات التواصل وخدمة الجمهور، بما يسهم في تعزيز الثقافة المالية وترسيخ التواصل الفعال مع المجتمع.

التوعية المالية



واصل البنك المركزي تنفيذ حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» للعام الخامس، بالتعاون مع البنوك المحلية، بهدف تعزيز الثقافة المالية والمصرفية ونشر الرسائل التوعوية عبر مختلف القنوات الإعلامية والرقمية. وشملت جهود البنك خلال السنة المالية 2026/25 عددًا من المبادرات والأنشطة التوعوية، من أبرزها ما يلي :

- المشاركة باليوم العربي للشمول المالي في أبريل 2025.
- تكريم عدد من البنوك الكويتية المتميزة في دعم حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» في أبريل 2025، تقديرًا لجهودها في نشر المحتوى التوعوي وتعزيز الثقافة المالية والمصرفية عبر القنوات الرقمية ووسائل التواصل المختلفة، بما أسهم في توسيع نطاق وصول رسائل الحملة إلى مختلف شرائح المجتمع.
- التوعية بعمليات الاحتيال الإلكتروني، من خلال نشر مواد من خلال حسابات بنك الكويت المركزي، وإطلاق الحملة الخليجية المشتركة «معًا لأمان مالي خليجي» في أكتوبر 2025، بالتعاون مع البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بهدف رفع مستوى الوعي بمخاطر الاحتيال المالي الإلكتروني.

- فوز حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» بجائزة أفضل حملة علاقات عامة ضمن جائزة الكويت للعلاقات العامة وخدمة العملاء، وذلك خلال المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي في العلاقات العامة وخدمة العملاء، الذي عُقد في 11 يناير 2026.
- نشر بنك الكويت المركزي في يناير 2026 منشورات توعوية على شاشات العرض في القاعة المصرفية، وذلك في إطار جهوده المستمرة لتعزيز التوعية المالية ورفع مستوى الوعي لدى الجمهور بالموضوعات ذات الصلة بالخدمات المصرفية والمالية.
- تنظيم عدد (6) زيارات ميدانية لمدارس مرحلة الثانوية لزيادة الثقافة المالية والوعي والتعرف على طرق الاحتيال الالكتروني والتعريف بمهام بنك الكويت المركزي.

الحملات الإعلامية والتواصل المؤسسي

يواصل بنك الكويت المركزي تنفيذ الحملات الإعلامية والتوعوية الهادفة إلى تعزيز التواصل مع الجمهور ورفع مستوى الوعي بالقضايا المالية والمصرفية، بما يدعم الشفافية ويعزز الثقة بالقطاع المصرفي والمالي. وقد تنوعت جهود التواصل المؤسسي خلال السنة المالية 2026/25 بين نشر المحتويات عبر منصات التواصل الاجتماعي، وإعداد التصريحات والبيانات والأخبار والإعلانات الصحفية، إضافة إلى إنتاج مواد بودكاست توعوية، بما يعزز إيصال رسائل بنك الكويت المركزي إلى مختلف فئات الجمهور.

أبرز جهود التواصل المؤسسي
خلال السنة المالية 2026/25

النشر الإعلامي والرقمي

49	3261	7
محتوى إعلامي	مادة رقمية	بودكاست توعوي
تصاريح، بيانات، أخبار، وإعلانات عبر الصحف والوكالات المحلية والعالمية لمواكبة تطورات أعمال البنك	مواد منشورة عبر منصات وشبكات التواصل الاجتماعي الخاصة ببنك الكويت المركزي	بودكاست منشور عبر قناة بنك الكويت المركزي ووسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك

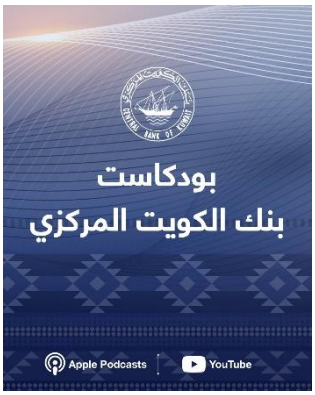

وقد أطلق بنك الكويت المركزي مبادرة البودكاست التوعوي في أغسطس 2022، في إطار جهوده الرامية إلى نشر الثقافة الاقتصادية وتعزيز الوعي المالي والمصرفي لدى مختلف شرائح المجتمع، من خلال تقديم موضوعات تتناول أبرز المفاهيم والقضايا الاقتصادية والمالية وأعمال البنك المركزي. وحتى نهاية السنة المالية 2026/25، فقد بلغ إجمالي المواد الصوتية المنشورة ضمن المبادرة 39 مادة توعوية باللغتين العربية والانجليزية، منها عدد 7 مواد توعوية خلال السنة المالية الحالية (4 باللغة الإنجليزية و3 باللغة العربية).

البودكاست التوعوي
خلال السنة المالية 2026/25

أبريل 2025	نوفمبر 2025	ديسمبر 2025	يناير 2026
ماذا تعرف عن حوكمة الشركات وما دورها في الرقابة الفعالة؟ (باللغة العربية والانجليزية) حوار مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لدولة الكويت حول آفاق الاقتصاد الكويتي (باللغة الإنجليزية)	ماذا تعرف عن التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 24/2025 (باللغة العربية)	ماذا تعرف عن التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي للسنة المالية 24/2025 (باللغة الإنجليزية) ماذا تعرف عن نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب)؟ وما الذي تغير فيه؟ (باللغة العربية)	ماذا تعرف عن نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب)؟ وما الذي تغير فيه؟ (باللغة الإنجليزية)

الفعاليات والمؤتمرات

يحرص بنك الكويت المركزي على المشاركة وتنظيم الفعاليات والمؤتمرات المتخصصة، بما يسهم في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات ومواكبة التطورات المرتبطة بالقطاعين المالي والمصرفي على المستويين المحلي والدولي. ومن أبرز الجهود خلال السنة المالية 2026/25 ما يلي:

- تدريب شركات الصرافة على استخدام خاصية تبادل المعلومات على نظام GOAML – مايو 2025.
- تنظيم ورشة عمل نظام قياس الثغرات الأمنية – مايو 2025.

- استضافة ورشة عمل في مجال السياسة النقدية بالتعاون مع مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط (CEF) بمشاركة ممثلين عن البنوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – مايو 2025.
- إطلاق حملة توزيع العيادي "عيديتي" خلال عيد الأضحى في يونيو 2025، وخلال عيد الفطر في مارس 2026.
- تنظيم ورشة العمل الفنية التخصصية للشبكة الخليجية للمختصين من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية – يونيو 2025.
- استضافة فعالية تعريفية للإعلان عن مشروع حلول الدفع الآجل، ضمن برنامج تسريع المبادرات لدى مركز الابتكار "ولوج" – يونيو 2025.
- تنظيم اجتماع اللجنة الفنية لنظم المدفوعات – يوليو وأكتوبر 2025.
- تنظيم زيارات لمقر البنك المركزي ضمن المشاركات المجتمعية، حيث تم استقبال زيارة من طلبة الجامعات – يوليو وديسمبر 2025.
- تنظيم ورشة عمل لموظفي البنوك وشركات الصرافة والتمويل حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – ديسمبر 2025.
- تنظيم فعالية "هاكاثون الأمن السيبراني الخليجي" لفريق عمل المختصين بالأمن السيبراني في البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية – أغسطس 2025.
- تنظيم اجتماع اللجنة التحضيرية للجنة محافظي البنوك المركزية في دول مجلس التعاون – أغسطس 2025.
- تنظيم الاجتماع الخامس والثمانين للجنة محافظي البنوك المركزية لدول مجلس التعاون، الذي استضافه بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2025، وناقش سبل مواكبة التطورات النقدية والمالية الدولية، وتعزيز التكامل بين البنوك المركزية الخليجية، إلى جانب التعاون مع شركاء دوليين لتعزيز مكانة القطاع المالي الخليجي ودعم الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة.

- تنظيم ورشة عمل الرقابة بالتعاون مع هيئة الرقابة البريطانية – سبتمبر 2025.
- تنظيم المؤتمر السنوي الثاني لتعزيز العمل الخليجي المشترك تحت عنوان "البنوك المركزية في عصر الذكاء الاصطناعي"، والذي نظمه بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2025 بمشاركة محافظي البنوك المركزية الخليجية وخبراء من صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي، حيث ناقش المؤتمر قضايا تعزيز مرونة الأنظمة المالية وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل المصرفي.
- تنظيم مبادرة مطور بالتعاون مع البنوك الكويتية في أكتوبر 2025 وحتى فبراير 2026.
- استضافة النسخة التاسعة من ورشة عمل "تبادل الخبرات في مجال بناء واستخدامات النماذج الاقتصادية" خلال شهر نوفمبر 2025، وذلك بالتعاون مع مكتب هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبمشاركة نخبة من الخبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي والبنوك المركزية الخليجية والجهات الأكاديمية. وتناولت الورشة محاور متعددة شملت السياسة النقدية والاستقرار المالي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، والتغير المناخي والتنمية المستدامة، حيث ألقى البروفيسور روبرت ميرتون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1997 محاضرة رئيسية حول النمذجة ونموذج الميزانية العمومية المتكاملة.
- تكريم الفائزين بجائزة الطالب الاقتصادي الكويتي – ديسمبر 2025.

التواصل مع الجمهور

واصل بنك الكويت المركزي تطوير قنوات وخدمات التواصل مع الجمهور، بما يضمن سرعة وكفاءة التعامل مع الاستفسارات والملاحظات والشكاوى، ويعزز جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين. وخلال السنة المالية 2026/25، استمر البنك المركزي في استقبال الجمهور بالقاعة المصرفية لتلقي الشكاوى تجاه الوحدات الخاضعة لرقابته، والاستفسار عن التحويلات، واستخدام حق الاطلاع الممنوح قانونيًا.

وقد استقبلت القاعة المصرفية 17055 زائرًا، من بينهم 16469 من جمهور المراجعين و586 من ممثلي الجهات الحكومية.

كما تلقى بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2026/25 عبر منصة "تواصل" في تطبيق "سهل" عددًا من رسائل الجمهور، تنوعت بين شكاوى واستفسارات ومقترحات ورسائل شكر، حيث بلغ عدد الشكاوى 5156 شكوى تم الانتهاء منها، في حين بلغ عدد الاستفسارات 603 استفسارات تم الرد عليها، وبلغ عدد المقترحات 197 مقترحًا تم التعامل معها، إضافة إلى عدد 49 رسالة شكر وتقدير. وتعكس هذه المؤشرات حرص البنك على التفاعل المستمر مع الجمهور والاستجابة الفاعلة لملاحظاتهم ومقترحاتهم.

التواصل الداخلي

وخلال السنة المالية 2026/25، تم تنفيذ عدد من الأنشطة والفعاليات الداخلية، شملت تنظيم عدد من الزيارات لأبناء الموظفين إلى بنك الكويت المركزي للمشاركة في أيام ترفيهية تثقيفية في البنك خلال أغسطس 2025، وإقامة حملة توعوية للكشف المبكر عن سرطان الثدي بالتعاون مع وزارة الصحة، وتكريم 71 موظفًا ممن أمضوا 25 عامًا في خدمة بنك الكويت المركزي، وذلك خلال أكتوبر 2025، تقديرًا لما قدموه من جهود خلال فترة عملهم في البنك.

كما شملت جهود التواصل الداخلي تنظيم حفل الموظف المتميز في نوفمبر 2025، وتنظيم 4 مهرجانات للطعام خلال الفترة من نوفمبر 2025 وحتى فبراير 2026، بمشاركة أكثر من 45 جهة من المشاريع الصغيرة الشبابية، إلى جانب تنظيم الاحتفال بالعيد الوطني وعيد التحرير، وتنظيم المحاضرات وورش العمل، وتوفير عروض خاصة للموظفين وعائلاتهم، وإقامة أنشطة رياضية وفنية وترفيهية.



03

البيانات المالية لبنك الكويت المركزي وتقرير مراقبي الحسابات

يتضمن هذا الجزء تقرير مراقبي الحسابات المستقل والقوائم المالية لبنك الكويت المركزي وإيضاحاتها المتممة للسنة المالية 2026/25.

إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم
نبني المستقبل بثقة

ص.ب. 74
برج الشايع - الطابق 16 و 17
شارع السور - المرقاب
الصفاة 13001 - دولة الكويت

هاتف: 5000 2295 / 2245 2880 965+
فاكس: 6419 2245 965+
kuwait@kw.ey.com
ey.com

KPMG

كي بي إم جي القناعي وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصقر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: 7000 2228 965+
فاكس: 7444 2228 965+

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى السيد معالي/المحافظ المحترم،
والسادة/أعضاء مجلس الإدارة المحترمين،
بنك الكويت المركزي

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك الكويت المركزي ("البنك")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في 31 مارس 2026 وبيان الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 مارس 2026 وعن أدائه المالي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقًا لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون

عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الدولي للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) ("الميثاق"). وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات الميثاق. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن إدارة البنك هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح (2) حول البيانات المالية المرفقة والقانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية، سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسبًا، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائمًا باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء المادية عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكامًا مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.

- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استنادًا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يثير شكاً جوهريًا حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملاءمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.

بدر عادل العبدالجادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 207 فئة أ
إرنست ويونغ
العيبان والعصيمي وشركاهم

14 مايو 2026
الكويت

صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات – ترخيص رقم 138 فئة "أ"
من كي بي إم جي القناعي وشركاه
عضو في كي بي إم جي العالمية

بيان المركز المالي كما في 31 مارس 2026
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجـــودات	إيضاحات	31 مارس 2026	31 مارس 2025
الذهب	2	31,745,029	31,742,161
النقد في الصندوق والحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بالعملات الأجنبية		2,733,751,660	1,849,936,606
الودائع والاستثمـارات بالعملات الأجنبيـة	3	7,917,731,690	10,761,874,772
حسابات جارية وقروض لدى بنوك ومؤسسات مالية محلية		175,464,110	-
الموجودات الأخرى	4	178,667,487	197,851,930
مجموع الموجودات		11,037,359,976	12,841,405,469
حسابات نظامية	10	5,996,940,785	4,002,042,172

حقوق الملكية والمطلوبات	إيضاحات	31 مارس 2026	31 مارس 2025
رأس المال المدفوع بالكامل		5,000,000	5,000,000
صندوق الاحتياطي العام	5	1,943,661,040	1,451,809,909
الحساب الخاص	6	95,159,148	41,098,690
ربح السنة		399,321,538	491,851,131
النقد المتداول	7	2,242,874,864	2,147,843,440
سندات البنك المركزي المصدرة	8	60,000,000	860,000,000
حسابات الحكومة		1,413,058,801	1,696,568,102
حسابات جارية وودائع البنوك المحلية	9	4,498,238,480	5,691,687,598
المؤسسات الدولية		45,917,126	42,627,759
التأمينات لقاء الاعتمادات المستندية	10	99,566,755	222,204,796
مطلوبات أخرى	11	234,562,224	190,714,044
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		11,037,359,976	12,841,405,469
حسابات نظامية	10	5,996,940,785	4,002,042,172

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

بيان الأرباح أو الخسائر
للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2026
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	إيضاحات	31 مارس 2026	31 مارس 2025
الفوائد والإيرادات من الاستثمارات		497,834,398	655,126,226
مصاريف الفوائد والعمولات		(46,975,759)	(110,320,300)
		450,858,639	544,805,926
الإيرادات الأخرى		1,094,208	896,223
إيرادات التشغيل		451,952,847	545,702,149
مصاريف التشغيل	12	(52,631,309)	(53,851,018)
صافي ربح السنة		399,321,538	491,851,131
يخصص وفقًا للمادة 17 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته على النحو التالي:			
لصندوق الاحتياطي العام	5	399,321,538	491,851,131
		399,321,538	491,851,131

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 13 تُشكل جزءًا من هذه البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية (31 مارس 2026)

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

1- الأنشطة

بنك الكويت المركزي ("البنك") هو مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تأسس بموجب القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وتعديلاته. يقوم البنك بممارسة امتياز إصدار العملة المحلية نيابة عن دولة الكويت، والعمل على تأمين ثبات النقد الكويتي وحرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، ورسم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على الجهاز المصرفي والمالي، والقيام بوظيفة بنك الحكومة والمستشار المالي لها.

2- السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية لمساعدة البنك في الامتثال لأحكام التقارير المالية المنصوص عليها بالقانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعديلات اللاحقة له وكذلك لغرض تقديمها إلى الجهات الرقابية. إن السياسات المحاسبية الهامة المطبقة والتي يتم تطبيقها بشكل متوافق على الفترات المعروضة في البيانات المالية من قبل البنك هي كما يلي:

الذهب: استناداً إلى المرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم تقييم الذهب بسعر 12.500 دينار كويتي لكل أونصة من الذهب الخالص، وبلغت القيمة العادلة للذهب 3,546,235,024 دينار كويتي كما في 31 مارس 2026.

سندات محلية وأدوات الدين العام: يتم إثبات أدوات الدين العام بتكلفة الشراء.

تكلفة عمليات السوق النقدي: يتحمل بنك الكويت المركزي التكلفة الناشئة عن عمليات التدخل في السوق النقدي (سندات البنك المركزي المصدرة وودائع البنوك المحلية وعمليات التورق)، وذلك بناءً على إطار التفاهم الذي تم بين البنك ووزارة المالية بتاريخ 5 فبراير 2024.

احتساب الإيراد: تحتسب الفوائد مستحقة القبض على أساس التناسب الزمني مأخوذًا في الاعتبار مبلغ الأصل وسعر الفائدة المُطبق.

المصروفات الرأسمالية: يتم تحميل المصروفات الرأسمالية على مصروفات التشغيل في بيان الأرباح أو الخسائر في السنة التي يتم فيها الاعتماد.

العملات الأجنبية: استناداً إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978، يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية وفقًا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية وتُؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم العملات الأجنبية إلى الحساب الخاص في الميزانية العمومية (إيضاح 6).

الاستثمارات: تدرج الاستثمارات بالتكلفة بما في ذلك الدخل المكتسب والمستحق عليها. يتم تحويل هذه الاستثمارات إلى الدينار الكويتي وفقًا لسعر الصرف السائد لدى بنك الكويت المركزي.

3- الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية (بالدينار الكويتي)

البنود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
ودائع لدى البنوك والمؤسسات الأجنبية	7,913,128,190	10,757,249,522
تسهيلات البنك المركزي إلى البنك الدولي للإنشاء والتطوير	4,603,500	4,625,250
	7,917,731,690	10,761,874,772

4- الموجودات الأخرى (بالدينار الكويتي)

البنود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
فوائد مستحقة على الودائع والموجودات الأخرى	114,353,298	131,409,845
استثمارات بالدينار الكويتي	53,630,614	54,330,264
مصاريف مدفوعة مقدمًا	5,560,449	2,047,508
أرصدة مدينة أخرى	5,123,126	10,064,313
	178,667,487	197,851,930

5- صندوق الاحتياطي العام

استنادًا إلى المواد رقم 17 فقرة (3) (أ) و(ب) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته، يُضاف صافي أرباح البنك إلى صندوق الاحتياطي العام (الصندوق) حتى يبلغ رصيد الصندوق مبلغ 25 مليون دينار كويتي إلا في حالة صدور توصية من مجلس إدارة البنك وموافقة وزير المالية على زيادة إضافية للصندوق. في عام 1985 وافق وزير المالية والاقتصاد على توصية مجلس الإدارة بزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى مبلغ 179 مليون دينار كويتي. بناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 5 مايو 2003 وموافقة وزير المالية بتاريخ 7 مايو 2003 تمت الموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 116 مليون دينار كويتي حيث وصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 295 مليون دينار كويتي وذلك عن طريق تحويل 50% من الأرباح السنوية للبنك المركزي في سنة 2007، وفي عام 2014 وافق وزير المالية على توصية مجلس الإدارة بزيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام إلى

مبلغ 1000 مليون دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل كامل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق.

وبناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 28 مايو 2023 وموافقة وزير المالية بتاريخ 13 يوليو 2023 بالموافقة على زيادة رصيد صندوق الاحتياطي العام لبنك الكويت المركزي بمقدار 4000 مليون دينار كويتي، وكتاب وزير المالية بتاريخ 18 مارس 2024 بالسير في تنفيذ قرار زيادة سقف رصيد الصندوق حتى يصل إجمالي رصيد الاحتياطي إلى 5000 مليون دينار كويتي، وذلك عن طريق تحويل صافي الأرباح السنوية التي يحققها البنك المركزي إلى رصيد الصندوق. بناءً على ذلك، سوف يتم تحويل مبلغ 399,321,538 دينار كويتي من صافي أرباح السنة المنتهية في 31 مارس 2026 إلى الصندوق.

6- الحساب الخاص (بالدينار الكويتي)

البنود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
الرصيد كما في بداية السنة	41,098,690	42,397,260
صافي فروق العملة الأجنبية الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية	54,060,458	(1,298,570)
الرصيد كما في نهاية السنة	95,159,148	41,098,690

يمثل الحساب الخاص صافي فروق تقييم العملة الأجنبية المتراكمة والناتجة عن إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية والربح الناتج عن سحب أوراق النقد من التداول وذلك استنادًا إلى المادة رقم 48 من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته والمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 4 يوليو 1978.

7- النقد المتداول (بالدينار الكويتي)

البنود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
صافي النقد المُنتَج	2,689,100,730	2,899,232,150
ناقصًا: النقد في خزائن البنك	(446,225,866)	(751,388,710)
	2,242,874,864	2,147,843,440

إن صافي النقد المُنتَج يمثل إجمالي النقد المطبوع ناقصًا النقد المُتلف.

إن النقد في خزائن البنك يشمل المخزون الاستراتيجي من النقد والنقد المعد لغرض التداول اليومي (إيداع وسحب) والنقد غير الصالح المعد للإتلاف.

في 19 أبريل 2015، صدر قرار رقم 2015/405/37 بسحب كافة فئات أوراق النقد الكويتي من الإصدار الخامس مقابل دفع قيمتها الأساسية وفي موعد أقصاه 1 أكتوبر 2015.

تكون فترة سماح استبدال الأوراق النقدية من الإصدار الخامس من بنك الكويت المركزي من تاريخ 1 أكتوبر 2015 إلى تاريخ 18 أبريل 2025 كحد أقصى.

8- سندات البنك المركزي المصدرة

سندات البنك هي سندات قابلة للتداول، ويقتصر شراؤها على البنوك الخاضعة لرقابة البنك. ويستخدم البنك هذه السندات في إدارة السيولة المحلية.

9- حسابات جارية وودائع البنوك المحلية (بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
حسابات جارية	3,988,120,055	5,165,903,488
ودائـــع	280,000,000	-
عمليات تورق (سحب)	230,118,425	525,784,110
	4,498,238,480	5,691,687,598

10- الحسابات النظامية (بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
أ) حسابات لدى البنك المركزي	4,182,735,055	1,609,958,383
ب) حسابات نظامية:		
اعتمادات مستندية	1,811,250,290	2,389,092,324
عملات تذكارية	2,955,440	2,991,465
	1,814,205,730	2,392,083,789
	5,996,940,785	4,002,042,172

كما في 31 مارس 2026، احتفظ البنك بضمانات بمبلغ 99,566,755 دينار كويتي (2025: 222,204,796 دينار كويتي) مقابل الاعتمادات المستندية المذكورة أعلاه.

11- مطلوبات أخرى (بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
مصاريف مستحقـة	5,771,485	6,232,582
أرصدة دائنة أخـرى	228,790,739	184,481,462
	234,562,224	190,714,044

تشمل الأرصدة الدائنة الأخرى مخصصات إجازات ومكافآت نهاية الخدمة للموظفين وحسابات دائنة لمؤسسات مصرفية وغير مصرفية.

12- مصاريف التشغيل (بالدينار الكويتي)

البـــنـــود	31 مارس 2026	31 مارس 2025
تكاليف الموظفين	33,931,786	38,386,421
تكاليف تشغيل الحاسب الآلي وتكاليف إدارية	10,651,093	8,516,734
شراء أثاث ومعدات	181,969	370,374
إصدار وشحن العملة	3,239,827	1,667,895
مصاريف متنوعة	4,626,634	4,909,594
	52,631,309	53,851,018

13- سندات إذنيه محتفظ بها

في 31 مارس 2026، بلغت قيمة السندات الإذنية التي يحتفظ بها البنك بصفة الأمانة لحساب المؤسسات الدولية 612,465,658 دينار كويتي (2025: 592,147,266).


بنك الكويت المركزي
CENTRAL BANK OF KUWAIT